

النشرة

العربية - الفرنسية



نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٦ / سبتمبر ٢٠٢٤

شكراً لكم، ولنبدأ العمل !



كلمة الرئيس :

شكراً لكم، ولنبدأ العمل !

المحتويات

تعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي.
الصفحة ٥-٣

حلول لمواجهة التحديات.
الصفحة ٧

توقال إينرجيز : ١٠٠ عام من التواجد
في الدول العربية،
الصفحة ١٢-١١

موقع المغرب العربي في سلاسل
التنمية.
الصفحة ١٥-١٢

دول المشرق العربي : تعزيز آفاق
التنمية،
الصفحة ١٩-١٥

دول الخليج في طليعة التقدم.
الصفحة ٢٢-٢٠

المؤسسات المالية.
الصفحة ٢٢

وجهة نظر السلطات العامة الفرنسية.
الصفحة ٢٧-٢٥

الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة توتال، السيد باتريك بويانيه، ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السيد حسام زكي، ورئيس كونفدرالية المؤسسات الصغيرة والكبيرة، السيد فرانسوا أسولين والسكريتير العام للكونفدرالية السيد جان لوبلانتيه، والمدير العام لصندوق محمد السادس للاستثمار، السيد محمد بنشعبون، ونائب وزير الاستثمار السعودي، الدكتور عبد الله الديخي، والسيد سمير ماجول، رئيس اتحاد الغرف العربية، ورئيس منظمة أرباب العمل التونسية.

نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية وبنجاح النسخة الخامسة للقمة الاقتصادية الفرنسية العربية في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤، بالاشتراك مع كونفدرالية المؤسسات الصغيرة والكبيرة واتحاد الغرف العربية وبمشاركة بيزنس فرانس ومنظمة أرباب العمل - ميديف انترناشيونال - وغرف التجارة والصناعة الفرنسية، وجمع هذا اللقاء ما يقارب من ٤٠٠ مشارك من بينهم العديد من الوفود العربية، فتوجه عبر هذه الأسطر اخلص تمنيات الشكر لهم ولشركائنا ولجميع المتحدثين، على مشاركتهم الفعالة في هذه القمة.

وفي هذه المناسبة سلطت الشركات الفرنسية كمجموعة فيوليا، وترانسديف، وإن جي إي،

لقد شهد هذا اللقاء مشاركة استثنائية لعدد كبير من ضيوف الشرف كان في طليعتهم رئيس مجلس

Stratégiques		Platinum		Gold	Silver	الشركاء عام ٢٠٢٤

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

الطموحات ومواجهة التحديات التي هي بالتأكيد غير متجانسة ولكنها موجودة فعلاً.

لقد مضى الوقت حيث كان بإمكان المرء أن يأتي كفاتح يستغل الثروات والمهارات، وبات علينا أن نكون لاعبين محليين جنباً إلى جنب مع لاعبين محليين آخرين. هذه هي الديناميكية الجديدة التي يجب إطلاقها، وهذا ما يتحتم على المجموعات والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة أن تضعه بين أولوياتها.

لم يفت الأوان للقيام بذلك، فأنا أعتنم هذه النسخة الجديدة من نشرتنا الإخبارية، ليس فقط لأتمنى لكم جميعاً، شخصياً وباسم الغرفة، اخلص التمنيات للعام ٢٠٢٥، وإنما أيضاً وبصفتي كرئيس للغرفة التي تحتفل هذه السنة بمرور ٥٥ عاماً على إنشائها، أتمنى بان نصبح أكثر إدراكاً لضرورة العمل المشترك بين فرنسا والعالم العربي بشكل أكبر وأفضل.

العمل المشترك على المستوى السياسي والاقتصادي، في ظروف يصعب التكهن بمجرى الأمور فيها خلال العام ٢٠٢٥، لذلك أدعوا للتعاون وللعمل على الأسس التي تجمعنا، ونعرفها، وتعود بالنفع على الجميع.

ولهذا أعيد وأكرر ندائي إلى السلطات العامة الفرنسية وأقول لهم لم يعد بالإمكان القبول بالتشتت وبإضاعة الكفاءات. ومع بداية هذا العام ٢٠٢٥، أأمل أن يتمكن شركاؤنا من استخدام كل طاقات وكفاءات الغرفة، وأن تتم حلقات منتظمة من المشاورات بين جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص العاملين في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

و مينينغز كاييتال بارتنرز، الضوء على الخبرات الفرنسية كما حمل مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية، السيد لودوفيك بويي، والمديرة الدبلوماسية، السيدة آن غريلو، صوت فرنسا وعرضوا خطوط عملها الدبلوماسية في المنطقة.

وفي الختام، وبناءً على كل ما سمعته، أردت أن أطلق خمس مبادرات سنباشر بتنفيذها:

- إنشاء لجان جغرافية ثنائية مشتركة برئاسة فرنسي وعربي من أعضاء الغرفة، للاهتمام بأسواق شمال أفريقيا والشرق الأوسط،

- إنشاء مركز أبحاث حول التطورات الإستراتيجية والجيوستراتيجية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط،

- العمل على مواضيع مثل القضايا البيئية المتعلقة بندرة المياه، والإدارة المستدامة للموارد، والتكيف مع الوضع المناخي الجديد، بمشاركة الشركات الأعضاء التي تساهم بتقديم حلول بيئية قوية وفعالة،

- تعزيز التعاون بين أعضاء الغرفة من الشركات العربية والفرنسية لمقاربة فعالة للغرفة للابتكارات وللشركات الناشئة ومواكبتها كرافعة لتطوير وتعزيز الأعمال وللحضور الفرنسي،

- استحضار للحضور الاقتصادي الفرنسي في العالم العربي، وكذلك للحضور الاقتصادي العربي في فرنسا.

قد يتساءل البعض لماذا كل هذه المبادرات؟

لسبب بسيط، في هذا الزمن المضطرب الذي نعيشه، وأمام التحديات التي يتعين علينا مواجهتها، سواء كانت بيئية أو تكنولوجية أو بشرية أو اقتصادية، علينا أن نتجاوز - العلاقة التاريخية - التي تربطنا بالعالم العربي لكي يصبح شريكاً استراتيجياً لنا. المنافسة في تزايد مستمر والمخاطر بارتفاع، لذلك علينا نقوم بعملية إصلاح شاملة بهدف تلبية

فانسان رينا

Stratégiques		Platinum		Gold	Silver	الشركاء عام ٢٠٢٤

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

القمة الاقتصادية الخامسة بين فرنسا والدول العربية

تعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد إيمانويل ماكرون، نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية، بالاشتراك مع الكونفدرالية الفرنسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتحاد الغرف العربية، في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤ في باريس، النسخة الخامسة للقمة الاقتصادية الفرنسية العربية، واستجاب لهذه الدعوة عدد كبير من السفراء والمسؤولين الاقتصاديين الفرنسيين والعرب وعدد كبير من الوفود من المؤسسات العامة والقطاع الخاص، وحضر هذا اللقاء من بين ٥٥٠ مسجلاً نحو ٤٠٠ مشارك ساهموا في أعمال هذا الاجتماع الذي اتسم بطموح مشترك لتجديد نهج الشراكة الاستراتيجية بين فرنسا والعالم العربي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة، رافعة حقيقية للتصدير



من جانبه، أشار السيد أسولين، رئيس كونفدرالية المؤسسات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة إلى مداخلته أمينها الاتحادي السيد جان لو بلاشيه، ورئيس مجموعة أصحاب العمل الفرانكوفونيين أيضاً، الذي تحدث في الجلسة الصباحية، عن الحاجة إلى تعزيز العلاقات بين الشركات الفرنسية والشركات في العالم العربي واستخدام الفرانكوفونية لهذه الغاية، بما في ذلك في دول الخليج، وأشار السيد أسولين إلى وجود ١٤٠ ألف شركة صغيرة ومتوسطة فرنسية تعمل في مجال التصدير وتحدث عن إمكاناتها الهائلة إذا ما تم دمجها مع إمكانات الشركات التي تتعامل معها. وسلط الضوء على أهمية بناء صناعات واستثمارات مشتركة وأشار إلى النتائج الإيجابية المربحة لهذا العمل المشترك في دول ثالثة حيث تواجه الشركات الفرنسية صعوبة في دخول أسواقها بمفردها. وشدد على الدور الذي تلعبه بعض الدول التي تعتبر كمنافذ حقيقية بالنسبة للدول المجاورة الأخرى، كتونس أو المغرب بالنسبة لجيرانهما الأفارقة أو حتى بالنسبة لدول الخليج التي تعمل على ترسيخ نفسها كمراكز لإعادة التصدير إلى أسواق الملايين من المستهلكين في آسيا أو أفريقيا. وأشار بأن المستثمرين الأجانب مهتمون بالشركات الفرنسية التي تمتلك المعرفة والتقنيات الملائمة بشكل خاص لبيئتها. وأضاف على الكونفدرالية أن تعالج هذه القضايا بشكل مباشر، في إشارة إلى الدينامية التي طورتها الكونفدرالية لدعم الشركات في أسواق التصدير، بدءاً من اكتشاف الشركات التي لديها القدرة على التصدير مقارنة بنموذجها الاقتصادي ثم اختيار الأسواق الواعدة لها، وقال بأن الخطوة الأولى تبدأ بإقناع صاحب العمل بأن شركته لها مستقبل في التصدير لكي يقنع بدوره موظفيه بذلك أيضاً.

وتحدث السيد أسولين عن المستقبل مشيراً إلى التحولات المذهلة التي نعيشها، وخاصة في المجالين البيئي والرقمي، وقال بأنها سريعة وهائلة، وأنهى حديثه وقال بأن المستقبل سيبقى مشرقاً إذا تعلمنا أن نحبه وأن نتعامل مع الأشياء بجدية وبحزم.

في بيئة عالمية مضطربة، علينا الاعتماد على حلفائنا وعلى علاقاتنا التاريخية



بعد كلمات الترحيب التي وجهها رئيس الغرفة العربية الفرنسية السيد فانسان رينا إلى كافة المشاركين بهذا اللقاء، وبشكل خاص إلى الرئيسين فرانسوا أسولين، رئيس الكونفدرالية الفرنسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسيد سمير ماجول، رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس اتحاد أرباب العمل التونسي، نوه رئيس الغرفة إلى أهمية هذا اللقاء الذي تم تنظيمه بالرعاية السامية لرئيس الجمهورية، للسنة الثانية على التوالي، وبمشاركة ٥٥٠ مسجلاً من بينهم العديد من الشخصيات العامة والخاصة، كالسيدة آن غريلو، مديرة الشؤون الدبلوماسية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد لودوفيك بوبي، مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية، ونائب وزير الاستثمار السعودي، ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، والمدير العام لصندوق محمد السادس للاستثمار. وأشار السيد رينا إلى مشاركة ضيف الشرف لهذا اللقاء السيد باتريك بويانيه، الرئيس التنفيذي لمجموعة توتال إنرجيز، إلى جانب الشركاء الرئيسيين للغرفة. كلمات ترحيب وشكر وإشارة واضحة وإلى دعوة الدول العربية للاعتماد على الشركات الفرنسية وإلى ضرورة تطور ونمو هذه الشركات في العالم العربي بشكل أوفر.

واستعرض السيد رينا السياق الدولي المتقلب، والمعقد، والمليء بالصراعات وبالتحديات العديدة التي يواجهها العالم، بما فيها تحديات الطاقة والبيئة والمناخ والتنمية الشاملة. وقال : في هذه البيئة المضطربة، يتعين علينا أن نتمتع على حلفائنا وعلى علاقاتنا التاريخية، وبشكل خاص في المغرب والشرق، وأن نعزز موقعنا بشكل مستدام في دول الخليج حيث توفر أقطاب التنمية محركات رئيسية لنمو الشركات الفرنسية. وأضاف : لدينا الحلول البيئية والتكنولوجية والخبرات في العديد من القطاعات، نحتاج فقط لدفعة إستراتيجية واقتصادية لتلبية توقعات شركاءنا بإتباع نهج جديد، نهج الشراكة المتساوية والمربحة للجميع. ومن المفترض أن تؤدي هذه القمة إلى إعداد خارطة الطريق لهذه الغاية.

الهيديروكربوني حقق بعد جائحة الكوفيد نمواً بنسبة ٤٪، وساهم بنسبة ٥٠٪ في

فرنسا هي الشريك الأهم للعالم العربي



تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة تجاوزت ١٠٠ مليار بينما انخفضت البطالة من ١٢٪ إلى ٧٪. وفي الختام، وصف الدكتور عبدا لله بن أحمد الديخي زيارة الرئيس ماكرون لبلاده بأنها كانت زيارة ناجحة نظراً لأهمية الاستثمارات والاتفاقيات التي تم توقيعها بهذه المناسبة. وفي الختام، أشار أن هيئة الاستثمار السعودية أطلقت موقعاً على الإنترنت يوفر المعلومات عن فرص الاستثمار في المملكة، والإجراءات المطلوبة. واختتم قائلاً: اقتصاد المملكة مزدهر، وهناك مكان للجميع.

علينا مسؤولية العمل معاً لبناء الأمل

من جانبه، رئيس اتحاد جزر القمر، السيد غزالي عثمان، الذي لم يستطع المشاركة في هذا القمة لأسباب صحية، اعتبر في رسالة ألقاها أمام الحضور سعادة السفير السيد أحمد حمادي، أن هذه القمة الاقتصادية الخامسة تزامن انعقادها مع ظروف محورية ومفيدة لتعزيز الشراكة بين الدول العربية وفرنسا. وقال نأمل بأن تكون هذه القمة مناسبة لتعزيز الحاضر وبناء المستقبل. وأضاف في هذا العالم المأساوي، وتحدياته اليومية، تقع علينا مسؤولية التقارب أكثر من أي وقت مضى والعمل على تعزيز السلام والحوار المشترك وإيجاد سبل التماسك بين الشعوب وبناء الأمل. وأشار فخامة الرئيس إلى إمكانات بلاده واستعدادها لاستقبال كل مشاريع الاستثمار الأجنبي في إطار خطة التنمية التي تنتهجها لآفاق ٢٠٣٠، وأضاف بأن كافة قطاعات الاقتصاد الوطني مفتوحة للاستثمارات الأجنبية، السياحة والصيد والطاقة والزراعة والقطاع الفندقي والبنكي، والنقل وغيرها. وأكد بأن اتحاد جزر القمر يتمتع باستقرار سياسي وبديمقراطية راسخة، ويحافظ على علاقات صداقة وتعاون عميقة مع فرنسا. وختم بالقول: هذه القمة هي فرصة للتأكيد على العلاقات الطيبة ولتشجيعها، وأن دعم وتعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي تشكل رصيда كبيرا يجب تشجيعه ودعمه.

٧٠ مليار دولار حجم التجارة مع فرنسا و ٤٠٠ مليار مع الصين

بالنيابة عن معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية تحدث نائب الأمين العام سعادة السفير حسام زكي، الذي حضر هذا الاجتماع للمرة الثانية على التوالي، مشيراً إلى الظروف والأحداث الخطيرة والدراماتيكية التي تتزامن مع انعقاد هذه النسخة للقمة الاقتصادية العربية الفرنسية التي تنظمها غرفة التجارة. وقال بطبيعة الحال، السبب في ذلك يعود إلى الحرب في غزة ولبنان التي تسببت بخسائر فادحة في الأرواح والدمار الهائل، إلى جانب الحرب في أوكرانيا، التي تثير قلقاً متزايداً وخوفاً بشأن الاستقرار والأمن العالميين. وأكد سعادة السفير حسام زكي على العلاقات الممتازة بين فرنسا والدول العربية وأشار بأن حجم التجارة بينهما يبلغ نحو ٧٥ مليار دولار بينما حجم التجارة بين الدول العربية والصين تجاوزت ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ وخلص إلى القول علينا أن نعمل لكي تصبح هذه الشراكة

السيد سمير ماجول أشار في بداية مداخلته إلى الحضور المميز في هذه القمة من الجانبين العربي والفرنسي وقال بأنه يشير إلى عمق العلاقات بين فرنسا والعالم العربي والرغبة المشتركة في تعزيزها. وقال بأن هذه القمة هي منصة أساسية لتبادل الرؤى والاستراتيجيات، ولتجسيد الطموح المشترك لمواصلة بناء جسور التعاون وتعزيز الشراكات من أجل مستقبل أفضل. وأكد السيد سمير ماجول بأن الروابط بين فرنسا والعالم العربي متينة، وترتكز على مبدأ الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة وبأنها تمثل نموذجاً للتعاون البناء وللحوار بين الثقافات من أجل عالم أكثر استقراراً وازدهاراً. وأشار أن اتحاد الغرف العربية يرغب بتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع فرنسا التي تعد أحد أهم الشركاء للعالم العربي. وأضاف بأنه في سياق التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات غير المسبوقة التي نواجهها، لم يعد تعزيز هذا التعاون أمراً مرغوباً فحسب بل أصبح إستراتيجية بالنسبة للعديد من القطاعات من بينها الطاقة والتكنولوجيا والبنية التحتية والصناعات الغذائية الزراعية والخدمات والاستثمار، من أجل تحقيق السيادة في كل هذه القطاعات. وقال بأنه أصبح من الضروري تكثيف هذا التعاون ومضاعفة الجهود لمكافحة التغير المناخي وتسهيل الاستثمارات الثنائية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الأعمال من خلال برامج التمويل والتدريب المشتركة. واختتم كلمته باستعراض الأزمات الأخيرة، ولاسيما جائحة الكوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية، وقال بأن هذه الأزمات تدفعنا إلى إعطاء الأولوية للقضايا السيادية الحيوية مثل السيادة الغذائية والطاقة والصحة والسيادة السيبرانية. وأضاف: علينا أن نواجه التحديات معاً، ويمكن للتعاون الفرنسي العربي أن يكون نموذجاً دولياً لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الإنسانية.

الاستثمار طريق ذو اتجاهين

وكيل وزارة الاستثمار السعودي الدكتور عبدا لله بن أحمد الديخي رد خلال كلمته على التساؤلات مؤكداً بأن الدول المشاركة في هذه القمة ليست في منافسة مع بعضها البعض، بل تتكامل فيما بينها، لأن كل دولة لها خصوصيتها وميزتها التنافسية، وأكد بأن الاستثمار طريق ذو اتجاهين ويجب أن يكون متبادلاً وقال: حين ندعو الشركات الفرنسية للاستثمار في الدول العربية فإننا نطلب أيضاً من الشركات العربية الاستثمار في فرنسا. واعتبر أن الاستثمار يمكن أن يكون أيضاً عملية تكاملية، وقال علينا البحث عن آليات جديدة في هذا المجال وبشكل يتماشى مع الاقتصاد الأخضر والصناعة الخضراء.

وفي حديثه عن الاقتصاد السعودي، أكد الدكتور عبدا لله بن أحمد الديخي أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهدف إلى جعل الاقتصاد السعودي مستداماً وأقل اعتماداً على النفط، من خلال تطوير القطاعات الأخرى، وأكد أنه في إطار هذه الرؤية عملت المملكة على تنويع اقتصادها وعلى تحسين بيئة الاستثمار وعلى اتخاذ مبادرات لإعادة التفكير في سلاسل التوريد. وأشار أن القطاع غير

المجال المالي لتسهيل تمويل مشاريع الهيكلة في المغرب، وتعزيز اندماج المغرب في سلاسل التوريد العالمية. لقد بنى المغرب نموذجته التتموي حول نظام استثماري مختلط تلعب فيه الدولة دوراً محورياً كمستثمر، ولكن نظراً إلى الاجادة التي تنتظر البلاد وأبرزها تنظيم كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٣٠، من الضروري إعطاء مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص وهذا الأمر أصبح اليوم أسهل بفضل إنشاء صندوق محمد السادس السيادي للاستثمار الذي يهدف إلى الاستفادة من الأموال العامة لتعبئة رأس المال الخاص على المستوى الوطني والدولي. وقال إن الصندوق أطلق أدوات مالية مبتكرة للتغلب على مشكلة النقص في رأس المال التي تعاني منها العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة وأخيراً أكد السيد محمد بنشعبون على دور هذا الصندوق كمحفز للاستثمار من خلال الشراكات الثنائية التي يعقدها مع الدول الصديقة

وأخيراً، دعا السيد محمد بنشعبون فرنسا لكي تلعب دور الوسيط داخل الآليات الأوروبية المعقدة لصالح الطموحات الاقتصادية للدول العربية. وقال إن فرنسا، باعتبارها وسيطاً استراتيجياً، قادرة على توضيح إجراءات الاتحاد الأوروبي والعمل على تحقيق تفاهم متبادل أفضل وبذلك تساهم فرنسا بتعزيز العلاقات الأوروبية العربية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل والفرص الاقتصادية المشتركة. وختم حديثه قائلاً: علاقاتنا غنية بالامكانات الهائلة وللإستفادة منها يتعين علينا أن نظهر طموحاً متجدداً وأن نتمتع على مبادئ واضحة وهي: الاحترام المتبادل والبراغماتية والابتكار.

خالد حنفي: ٢٠٠ مليار دولار حجم السوق الرقمي العربي



الدكتور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية أكد في كلمته على تنوع الاقتصادات العربية، مشيراً أنه من مورتانيا إلى دول الخليج هناك مجموعة واسعة من الاقتصادات المختلفة، مع نجاحات وتحديات يجب التغلب عليها. وتابع أن المنطقة لا تمثل مجرد مخزون للوقود، بل تمثل أيضاً ٦٠٪ من الطاقة الشمسية التي يحتاجها العالم وعليها تطورها بشكل مناسب. وأضاف أن حجم السوق العربية للاقتصاد الرقمي يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. وتطرق إلى المبادلات التجارية بين الدول العربية وفرنسا، مذكراً بأن حجم هذه المبادلات يبلغ نحو ٧٠ مليار دولار سنوياً، وأشار إلى التغييرات التي نشهدها داخل الاقتصادات العربية مشيراً إلى توجه السوق العربي نحو الصين والبرازيل والهند وحتى داخل أوروبا أصبح التوجه العربي نحو ألمانيا أو البلدان الأوروبية الأخرى. وفي الختام، أكدنا على ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز العلاقات مع فرنسا من خلال بناء شراكات إستراتيجية وقال بأن العلاقات مع فرنسا عليها أن تسلك مساراً جديداً مختلفاً عن النمط التقليدي لعمليات الاستيراد والتصدير البسيطة لأن المنطقة العربية تغيرت، ونحن بحاجة لإتباع نهج جديد لأننا قادرون على الإنتاج، والابتكار والمنافسة، ولدينا شباب قادرون على تحقيق تغييرات ملموسة. وقال العالم يتغير فعلياً أن نغير طريقنا في مقارنة العلاقات الفرنسية العربية.

بين فرنسا والدول العربية أكثر تنوعاً ونشطة في جميع المجالات، ولاسيما في مجال نقل التكنولوجيا، وتغير المناخ، والتحول الرقمي، وخاصة الذكاء الاصطناعي. وأعلن بأن الجامعة العربية التي تعمل على تبني استراتيجية للذكاء الاصطناعي مهمة بالتعاون مع فرنسا التي تمتلك الكثير من المهارات على هذا المستوى. وأشار السيد حسام زكي بأن هذه القمة اقتصادية بالدرجة



الأولى، إلا أنه أكد أن التعاون الثقافي يشكل أيضاً وسيلة للتقارب بين الطرفين ويسهل المبادلات الاقتصادية، وأكد بأن السلام في المنطقة يساهم في تعزيز العلاقات والمبادلات بين فرنسا والدول العربية. وفي الختام قال السيد حسام زكي بأن فرنسا التي تربطها بالعالم العربي علاقات تاريخية وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، لديها مسؤولية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإعادة السلام والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

طموح متجدد مثل الطموح بين فرنسا والمغرب



افتتح السيد محمد بنشعبون، المدير العام لصندوق محمد السادس للاستثمار، كلمته بالإشارة بأن هذه القمة ليست حدثاً بسيطاً، بل هي فرصة فريدة للتفكير معاً وتوحيد القوى من أجل مواجهة تحديات عالم يتميز بعدم الاستقرار وبالتغيرات السريعة والعمل على إعداد الأجيال الجديدة لمواجهة كل التحديات. وقال بأن مستقبلنا سيعتمد على قدرتنا على العمل معاً لبناء حلول جريئة لتحويل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوستراتيجية إلى فرص للنمو المشترك. علينا أن نجتمع جهودنا، ونعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونبدي إرادة سياسية قوية، كما علينا بأن ندرك تنوع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل العالم العربي، لأنها ليست متجانسة، بل هي أشبه بفسيفساء غنية بالخصوصيات وفي إشارة إلى العلاقة الاستراتيجية المتميزة التي تجمع بين المغرب وفرنسا، ذكر السيد بنشعبون بالتصريح الذي وقعه جلالة الملك محمد السادس والرئيس إيمانويل ماكرون خلال زيارته الأخيرة في أكتوبر الماضي، الذي ينص على الالتزام بتحديث الاقتصاد في البلدين عبر بناء شراكة تاريخية تساهم بظهور العديد من المشاريع الكبرى. وذكر بالاتفاقيات المتعلقة بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، والتجارة المتوازنة والعادلة، والتعاون في



De l'importance de gérer les données sur l'eau au niveau national

Antea®Group

Comprendre aujourd'hui.
Améliorer demain.

L'eau est devenue un enjeu majeur pour tous les pays : sécheresses, risques inondation, phénomènes extrêmes climatiques, conflits sur les usages, etc.

Pour renforcer la connaissance et faciliter l'aide à la décision à l'échelle d'un pays, une bonne maîtrise des données sur l'eau est cruciale. Un système national de gestion des données sur l'eau doit s'appuyer sur 4 piliers :

1. **La qualité des données sur l'eau** – elles doivent être contrôlées et fiables ;
2. **L'interopérabilité** – les échanges de données entre les différents producteurs de données doivent être facilités ;
3. **L'écosystème technique** – les multiples sources de données (laboratoires, mesures in situ, etc.) doivent être adossées à des outils logiciels adaptés pour la capitalisation et la diffusion des données sur l'eau ;
4. **La Gouvernance des données** organisée entre les différents partenaires de l'état.

Antea Group développe une **ingénierie intégrée dans le domaine de la gestion des données sur l'eau** à des échelles locales (Etablissement Public de bassin, Régions, collectivités) et nationales (Ministères en charge de l'eau, Etablissement publics de recherche, Agences de l'eau). Elle les accompagne notamment pour :

- La définition des schémas de gouvernance des données sur l'eau
- La mise en place de solutions numériques et logiciels pour la bancarisation, le contrôle, l'administration et la diffusion des données sur l'eau.

Par exemple, Antea Group a accompagné le ministère de l'eau de la Jordanie pour la refonte de son système national d'information sur l'eau, dans le but d'obtenir une meilleure cohérence dans l'établissement de son plan directeur national sur l'eau.



Acteur majeur de l'ingénierie environnementale en France, Antea Group rassemble plus de 1000 experts et consultants pluridisciplinaires intervenant dans les domaines de l'eau, de l'environnement, des infrastructures et des données environnementales en France métropolitaine, d'outre-mer et à l'international.

contact@anteagroup.fr
www.anteagroup.fr



حلول لمواجهة التحديات

ترانسديف

العربية، حيث تعمل منذ أكثر من ٤٠ عاماً على توفير الحلول التي أثبتت فعاليتها في إزالة التلوث والبصمة الكربونية وتجديد الموارد الطبيعية وفي مواجهة نقص الموارد المائية في بعض البلدان، تقدم شركة فيوليا خبراتها في تصفية وتحلية مياه البحر وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي لتوفير الموارد المائية الضرورية. وتعتبر منشآتها، خاصة في الأردن والمغرب وعمان، أمثلة جيدة على الحلول التي توفرها في هذا المجال. وفي مجال معالجة النفايات الخطرة، وخاصة النفايات الصناعية، توفر شركة فيوليا إعادة تدوير النفايات ضمن شروط المواصفات والضمانات الخاصة بالجودة والتحكم بالتدفق والاستدامة. وفي هذا المجال تعمل المجموعة في أبو ظبي وكذلك في المملكة العربية السعودية والكويت حيث تعالج النفايات الخطرة الناتجة عن منشآت النفط والمنشآت البتروكيماوية. أخيراً، وباعتبارها رائدة في مجال كفاءة الطاقة،

التحديات المتعلقة بوسائل النقل والتنقل مهمة في إطار العمل على إزالة البصمة الكربونية والتماسك الاجتماعي، هذا ما قاله السيد تيري ماليه، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة ترانسديف التي تضم ١٠٠ ألف موظف وفني في ١٩ دولة. تساهم المجموعة بتوفير وسائل النقل لحوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ شخص يومياً وتضع في خدمتهم الوسائل التقليدية مثل القطار، والمترو، والترام، والحافلات. حققت المجموعة سلسلة من النجاحات في جميع أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال فقد وقعت المجموعة مؤخراً مع شريك أسترالي لإدارة أكبر قطار في العالم يضم ٥٠٠ مركبة ويقطع مسافة تزيد عن ٢٥٠ كيلومتراً. ترانسديف هي شركة أوروبية تضم مساهمين اثنين، الصندوق



ومنتجة للطاقة الخضراء، ومتخصصة في إنتاج الطاقة من الكتل الحيوية واستعادة الطاقة، وللاعباً رئيسياً في الاقتصاد الدائري، تضع شركة فيوليا خدماتها وخبرتها في خدمة المدن والمنشآت الصناعية لمساعدتها كي تصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وتقليل استهلاكها وعلى تعزيز كفاءة استهلاكها وخفض بصمتها الكربونية من خلال مراكز أداء للطاقة كتلك التي أنشأتها المجموعة في الرباط والرياض ودبي والحلول الذكية الخضراء التي تقدمها لمراكز التسوق والمستشفيات والمترو والمطارات، حيث تجمع بيانات العملاء وتعالجها في الوقت الفعلي، وتستغل القوة الكامنة لها عبر البرامج الرقمية، لتوفير في استهلاك الطاقة يصل إلى ٣٠ بالمئة دون أية استثمارات إضافية.

وتعد منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط إحدى المناطق التي تسجل فيها المجموعة حالياً أقوى نسبة نمو لها ومن المتوقع أن تواصل النمو فيها. وقد عززت شركة فيوليا حضورها في المنطقة للمساعدة في مكافحة الإجهاد المائي والتلوث وتقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، هذا التحدي البيئي الثلاثي الذي يتعين على الدول العربية مواجهته، شركة فيوليا مستعدة للمساهمة في مواكبتهم تحت إشراف وإدارة السيدة إيسيتل براشليانوف.

الفرنسي للإيداع، والمجموعة الألمانية ريثمان. يبلغ حجم أعمال المجموعة ١٠ مليار دولار وهي متواجدة في جميع أنحاء العالم. يعتمد نموذج تنظيمها اللامركزي على الشراكة ومشاركة المعرفة بحيث يصبح شركاؤها بدورهم مصدراً للتنمية داخل المجموعة. تتواجد ترانسديف في كولومبيا منذ ٢٥ عاماً، وبالتعاون مع شريكها ترانسميلينيو، نشرت ترانسديف حلولها الخاصة لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال نقل ٢ مليون شخص يومياً. ويقول السيد تيري ماليه بأن السيارة تشكل مصدراً للزحام والتلوث والسيارة الكهربائية لا يمكن أن تكون الحل، لذلك علينا تطوير حلول لتوفير وسائل للنقل العام تتجنب استعمال السيارات وتسمح للسكان بالسفر بشكل أسرع. هذه هي الحلول التي توفرها المجموعة لمواجهة التحديات الجديدة. واغتم السيد تيري ماليه هذه الفرصة للتذكير بأن مجموعته تعمل في مدينة الرباط في المغرب وكذلك في مدن عديدة أخرى في العالم العربي، وأن طموحها اليوم هو التطلع نحو دول الخليج.

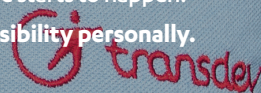
فيوليا

كيف يمكن مواجهة المشاكل البيئية والشح المائي ومعالجة النفايات في الدول العربية؟ فيوليا، الشركة الرائدة عالمياً في مجال التحول البيئي، تقدم حلولاً فرنسية فعالة وقابلة للاستنساخ. تتمتع المجموعة بمكانة قوية في الدول

CONNECTING COMMUNITIES

IT'S WHAT WE DO

Nobody can move the world forward alone. But when Anthony, one of our 71,000 drivers, provides transportation on demand services for people living far from mobility hubs, change starts to happen. Being a key player in mobility comes with a big responsibility, and we take that responsibility personally.



مواجهة التحديات البيئية في الدول العربية: عملية انتقال لا بد منها

تواجه البلدان العربية تحديات بيئية كبرى تزداد حدة بفعل تغير المناخ. ويُعدّ التحول البيئي عملية ضرورية لإزالة الكربون من الاقتصادات، وتجديد الموارد وتنقية البيئة من التلوث.

ونحن في فيوليا، نقدم حلولاً تتناسب مع الواقع المحلي، مثل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عبر الطاقات المتجددة. ففي عمان، تتمتع محطة سور لتحلية المياه بالاكفاءة الذاتي بفضل 107,000 متر مربع من الألواح الشمسية، مما يوفر مياه الشرب لنحو 600,000 نسمة. أما في طنجة بالمغرب، فقد تمكن مصنع رينو من تحقيق صفر انبعاثات كربونية بفضل الكتلة الحيوية، مما يسمح بتجنب 100,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.



السمر، الأردن

وفي الأردن، تعالج محطة السمر 364,800 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميًا، يُعاد استخدام 100% منها في الري. وحقق المصنع نسبة 90% من الاكتفاء الذاتي في الطاقة. وفي المغرب، تدعم فيوليا إعادة استخدام مياه الصرف الصحي. ففي الرباط، يتم استخدام تلك المياه لري 95% من المساحات الخضراء التي تبلغ مساحتها الإجمالية 800 هكتار.



الرباط، المغرب

كما نستخدم أحدث التقنيات لتنقية المياه والهواء والنفايات. ففي أبو ظبي، يقوم كونسورتيوم تقوده فيوليا باستعادة المياه والنفط من 70,000 طن من النفايات الخطرة، بينما في الشارقة، يتم تحويل أكثر من 500,000 طن من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير إلى طاقة، مما يولد 30 ميغاواط ساعة في الساعة.



الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

دعم مخصص لمستقبل مستدام

بفضل «جرين آب»، نتعاون مع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص لتطوير حلول محلية تتناسب مع تحديات الطاقة والبيئة في البلدان العربية. وسواء في مجال الطاقة المتجددة أو إدارة المياه أو النفايات، نقوم بدمج ابتكارات ترمم النظم الإيكولوجية وتحمي الموارد الطبيعية وتعزز النمو الأخضر. معاً، نبني مستقبلاً أكثر مرونة واستدامة.

صور، عمان

لمزيد من المعلومات:

قسم الاتصالات في فيوليا أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط

amo-communication@veolia.com

www.africa.veolia.com
www.near-middle-east.veolia.com



توتال إينرجيز: ١٠٠ عام من التواجد في الدول العربية



السيد باتريك بويانيه، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة توتال إينرجيز وضيف الشرف لهذا اللقاء قام بتقديم المجموعة وتحدث عن تواجدها في العالم العربي منذ ١٠٠ عام.

وقعت توتال إينرجيز في عام ١٩٣٩ اتفاقية امتياز لمدة ٧٥ عاماً، جددت المجموعة عام ٢٠١٥ اتفاقية الامتياز لمدة ٤٠ عاماً أخرى مما يعتبر أفضل مثال بالفعل للاستراتيجيات طويلة الأمد التي بنت عليها المجموعة محفظة استثماراتها في قطاع النفط والغاز. مثال آخر في المنطقة، العلاقة الجيدة مع قطر حيث عززت المجموعة وجودها في الإمارة في عام ٢٠٢٢ وأصبحت ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتابعت شراكتها مع الإمارة لمواصلة توريد الغاز الذي تحتاجه أوروبا.

في شمال إفريقيا بدأت مغامرة توتال إينرجيز عام ١٩٥٣ في الجزائر وفي ليبيا عام ١٩٥٤، وفي المغرب عام ١٩٥٢. في الجزائر، استغلت المجموعة الغاز بشكل أساسي وعززت مكانتها من خلال شراء حصص المجموعة الفرنسية - إنجي - في عام ٢٠١٨، وفي ليبيا، التي تعتبر بالدرجة الأولى دولة منتجة للنفط بشكل أساسي، عززت المجموعة وجودها من خلال شراء أسهم الشركات التي غادرت البلاد، وبالتالي أصبحت الشريك الرئيسي لليبيا مع شركة - إيني الإيطالية - وتأمل المجموعة في تعزيز استثماراتها بشكل كبير في السنوات القادمة.

وفي معرض حديثه عن استراتيجية توتال إينرجيز، أشار السيد بويانيه إلى أنها تركز من ناحية أولى على إنتاج النفط والغاز وخاصة الغاز الطبيعي المسال، ومن ناحية أخرى على إنتاج الكهرباء مع الطموح للوصول الى نسبة ٢٠٪ من الإنتاج بحلول عام ٢٠٣٠.

تواجد قديم، متجدد، ومستدام

وفي حديثه عن التحول في مجال الطاقة، سلط السيد بويانيه الضوء على نقاط القوة التي تتميز بها هذه البلدان في إنتاج الطاقات المتجددة وشدد على امتلاكها المساحات الكافية لإنشاء مزارع الطاقة الشمسية، وقال بان المجموعة تقوم بتنفيذ إستراتيجيتها هناك.

وأعطى السيد بويانيه مثالا عن العراق حيث عادت المجموعة إليه من الباب

السيد باتريك بويانيه شكر في بداية حديثه الرئيس فنانسان رينا على هذه الدعوة وأشاد بدور الغرفة في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فرنسا والعالم العربي، ثم بدأ بسرد القصة الرائعة للنجاح الفريد لمجموعة توتال إينرجيز في المنطقة، ورسم مسارات التعاون مع الدول ومستقبلها.

شركة توتال إينرجيز عمرها ١٠٠ عام. ولدت المجموعة عام ١٩٢٤ في قلب العالم العربي، مع إنشاء الشركة الفرنسية للبترول في ذلك الوقت، من خلال الاستحواذ على ٢٥٪ من الأسهم التي كانت تمتلكها مؤسسة دويتشه بنك في شركة البترول التركية، التي أصبحت في عام ١٩٢٨، شركة نفط العراق. وتسارعت الأمور مع اكتشاف النفط في حقل بابا كركر بالقرب من كركوك، وبناء خط أنابيب بطول ٢٠٠٠ كيلومتر لربط حقول كركوك بالبحر المتوسط، وبناء أكبر ناقلية نفط في العالم ومصفايتين في فرنسا، الأولى في منطقة النورماندي والثانية في مدينة مرسيليا، لنقل النفط وتكريره.... كل هذا في أقل من ١٠ سنوات!

إذا أثبت الفرنسيون قدرتهم على إعادة بناء كنيسة نوتردام في خمس سنوات، أسلافنا قاموا ببناء منشآت كبيرة ورائعة في ذلك الوقت، قالها في إشارة إلى براعة وعراقة الخبرة لمجموعة توتال إينرجيز.

وتابع السيد بويانيه سرده لمسار المجموعة التي كان مهدها في قلب الشرق الأوسط في العراق بالتحديد وانتشرت من بعده إلى دول أخرى في المنطقة حيث بدأت العمل في قطر في عام ١٩٣٦، وسلطنة عمان في عام ١٩٣٧، والإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٣٩ ولم تتوقف المغامرة بل تابعت المجموعة مسيرتها وأصبحت بعد ١٠٠ عام أكبر شركة عالمية في الشرق الأوسط من حيث القدرة الإنتاجية.

في قلب هذا النجاح الرغبة عند كافة الرؤساء الذين تعاقدوا على إدارة هذه المجموعة على العمل بلا كلل للحفاظ على هذه العلاقة الجيدة على المدى الطويل مع كافة دول المنطقة. وهكذا فني الإمارات العربية المتحدة، حيث

كبلات بحرية أو عبر هيدروجين الأمونيا. وقال وصل أوروبا بدول جنوب المتوسط هو بلا شك طريق يحتاج إلى مزيد من الدراسة .

آخر دولة تحدثنا عنها السيد بويانيه كانت المملكة العربية السعودية، المثال الذي يجمع بين الماضي العريق والمستقبل الباهر للمجموعة وقال بان استغلال النفط الذي كان احتكاراً للدولة بعد عملية التأمين في السبعينيات تغير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما قررت المملكة تطوير إستراتيجية لتعزيز قدرات التكرير وبناء المنشآت البتروكيماويات التي أتاحت للمجموعة الفرصة لبناء شراكة متينة حيث انطلقت شركة توتال إنرجيز مع أرامكو في مشروع مصفاة عملاق بقيمة ١٠ مليارات دولار في منطقة جبيل، وفي عام ٢٠٢٣، تم توقيع عقد جديد لبناء مجمع بتروكيماوي كبير مجاور للمصفاة. علاوة على ذلك، وفي إطار إستراتيجيتها للتحويل في مجال الطاقة، وقعت المملكة عقداً جديداً مع شركة توتال إنرجيز لتطوير مزارع الطاقة الشمسية وهكذا تم إكمال حلقة أخرى من التعامل والشراكة.

واختتم السيد بويانيه حديثه قائلاً: التحول في مجال الطاقة يمثل تحدياً لنا جميعاً، مجتمعاتنا بحاجة للمزيد من الطاقة وبأفضل التكاليف كما علينا تطوير الطاقات المتجددة لإزالة البصمة الكربونية، ففي دول هذه المنطقة يمكننا إنتاج النفط والغاز الطبيعي المسال بأسعار منخفضة بالإضافة إلى الطاقات الجديدة التي نحتاجها لإزالة البصمة الكربونية. بفضل تضافر الجهود والتعاون مع كافة الدول في العالم العربي يمكننا النجاح وتحقيق الأهداف التي نصبوا إليها.

الكبير في عام ٢٠٢٣، بتوقيع عقد فريد يساهم في تلبية احتياج العراق الذي يعاني من النقص في إنتاج الكهرباء. وقال بناءً على طلب السلطات، قدمت المجموعة خبراتها في مجال التقاط الغاز من مداخن الشعل في محطات الإنتاج في البصرة ومعالجته لتزويد محطات إنتاج الكهرباء. ابتكار فريد يتميز بإزالة الشعل التي تحرق الغاز وتساهم في انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى جانب استغلال الغاز المهتر في إنتاج طاقة نظيفة، وقال بان المجموعة تساهم أيضاً في مشروع كبير للطاقة الشمسية لتوفير مصدر ثانٍ لإنتاج الكهرباء. النفط والغاز والكهرباء، ولإكمال الحلقة، تقدم شركة توتال إنرجيز أيضاً خبراتها لإنتاج المياه في جنوب البلاد.

ومن الأمثلة الأخرى التي عرضها السيد بويانيه الشراكة مع سلطنة عمان، حيث كان موقع المجموعة هناك ضعيف نسبياً منذ عام ١٩٣٧ ولكن بفضل خبرتها عززت المجموعة موقعها خاصة في مجال الغاز المسال والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي عام ٢٠٢٤، أطلقت مشروع كهربائي بالكامل لإنتاج الغاز المسال يتم فيه توفير الكهرباء من خلال استغلال الطاقة الشمسية.

ويقول السيد بويانيه بأن الطاقات المتجددة تدفعنا إلى العودة إلى دول الجوار القريبة، إلى المغرب ومصر وتونس لأنها تملك المساحات اللازمة. وتابع: إذا كانت أوروبا عازمة على المضي في برامجها لإنتاج الطاقة الخضراء وبناء مزارع لإنتاج الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح فعليها أن تبحث عن شركاء على الجانب الآخر من البحر المتوسط ونقل الطاقة عبر

موقع المغرب العربي في سلاسل القيمة الدولية ؟

السيد جان لوك شوفين، رئيس غرفة التجارة والصناعة في مقاطعة إيكس - مرسيليا - بروفانس، وعضو مجلس الإدارة ومكتب غرفة التجارة العربية الفرنسية، أشرف على إدارة هذه الحلقة المخصصة لدول المغرب العربي لعرض مكانتها وموقعها في سلاسل القيمة الدولية. وفي تقديمه للمناقشات، أكد السيد جان لوك شوفين بأن سنة ٢٠٢٤ تميزت بالزيارة الناجحة للرئيس الفرنسي ماكرون إلى المغرب، من ٢٨ إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤، وبتوقيع ٤١ اتفاقية شملت عدة قطاعات اقتصادية هامة من بينها التحول في مجال الطاقة والزراعة وإزالة البصمة الكربونية، وصناعة الطيران، وإدارة المياه، وطاقة الرياح، بالإضافة إلى اتفاقيات التمويل العديدة، وبعد هذا العرض توجه السيد جان لوك شوفين بسؤال لسعادة السيدة سميرة سيطايل، سفيرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بفرنسا، حول هذه الزيارة.

ظروف الأزمة، فإن الشركات على طرفي البحر المتوسط لم تتوقف أبداً عن العمل معاً و تابعت الثقة بإمكانيات بعضها البعض. وتابعت : علينا أن نشيد ونرحب بهذا الالتزام والإيمان بأن السياسة يمكن أن تبطل الأمور، ولكنها لا توقف التقدم والتعامل والاستثمار، لدينا العديد من القيم المشتركة وهذه الزيارة شكلت تحولاً هاماً في العقلية أعطت معنى للاستثمار من حيث القيم. وقالت سعادة السفيرة بان الاستثمار في المغرب يعني الإيمان بهذا البلد وبإمكاناته. وتطرق سعادة السيدة سيطايل إلى الآلية الجديدة التي تدرج في إطار الشراكة المتجددة لضمان استدامة العلاقة الفرنسية المغربية، وتحدثت عن إنشاء لجنة مشتركة يرأسها رئيسا الدولتين للإشراف على متابعة القرارات المتخذة.

السيدة لطيفة الشهابي، ممثلة صندوق الودائع بالمغرب، عرضت الدور الذي يلعبه صندوق الإيداع في تمويل المشاريع والشركات المغربية الكبرى. وأشارت بأن هذه المؤسسة

وعرضت سعادة السفيرة نتائج هذه الزيارة والاتفاقيات التي تم توقيعها التي بلغت قيمة الاستثمارات فيها ما يزيد عن ١١ مليار يورو، وقالت بأنه حتى في



والمستثمر الأجنبي الأول خارج قطاع الطاقة وأن نحو ١٦٠٠ شركة فرنسية تنشط في بلاده، مضيفاً أنه خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة ٢٠٢٤ تم إنجاز نحو ٢٥٧ مشروع استثماري منها ٢٤٠ لتوسيع وتطوير المؤسسات الموجودة. وبالنسبة للقطاعات التي توفر فرصاً للاستثمار في تونس أشار على وجه الخصوص إلى قطاع مكونات السيارات، والطاقت المتجددة، وخاصة الهيدروجين الأخضر. وأكد بأن تونس ترتبط بشكل جيد بسلاسل القيمة وأن ٧٠٪ من اقتصادها تحققه مع أوروبا وخاصة مع فرنسا، وذكر أنه في عام ٢٠٢٣، كانت تونس المستثمر الأفريقي الأول في فرنسا والمستثمر الأجنبي السابع عشر خارج الدول الأوروبية.

وفي إشارة إلى الجالية التونسية في فرنسا، أشار سعادة السيد ضياء خالد بأن مليون تونسي يحملون جنسية مزدوجة يعيشون في فرنسا، وينشطون في كافة القطاعات الاقتصادية والعلمية والثقافية ويشكلون عوامل صداقة وتقارب بين البلدين. وفي الختام، سلط الضوء على الترابط بين سلاسل القيمة في تونس وفرنسا والإمكانات التي توفرها للاستثمار في أسواق أطراف ثالثة.

سعادة السيدة آن غويغان، سفيرة فرنسا بتونس عرضت العلاقات الفرنسية التونسية وأشارت إلى أنها علاقة قوية بين شركاء سياديين يستمعون إلى بعضهم البعض ويحترمون بعضهم البعض، ويتعاونون في كافة المواضيع بمنطق الشراكة والمنفعة المربحة للطرفين، وقالت بأن قوة ومتانة ومرونة هذه العلاقة الثنائية لا تعتمد على العلاقة بين دولة إلى دولة فحسب، بل تعتمد أيضاً على العلاقة المتينة بين مجتمعين يلعب فيها القطاع الخاص دوراً بارزاً. وقالت إننا نقاسم ثقافة تبدينا إلى جذور تاريخية مشتركة، وأعلنت عن تنظيم عام ٢٠٢٦ لمهرجان - موسم البحر المتوسط -، للاحتفال بهذه العلاقة القديمة والمتجددة وأشارت بأن الأساليب والطرق والمناهج تتغير، وتصبح أكثر حداثة مع تنوع الشراكات، وقالت بأن هذه المتغيرات لا تمنع استدامة وتعميق الشراكات التاريخية.

وفي حديثها عن القطاع الاقتصادي التونسي، أشارت السيدة غويغان إلى وجود فرص كثيرة للشركات الفرنسية للعمل التنموي المشترك في التحولات النظامية التي يتعين على تونس مواجهتها، وخاصة في مجالات الطاقة والبيئة والرقمنة أو إدارة الشح المائي.

وتحدث السيد سمير ماجول عن العلاقات الفرنسية التونسية وخاصة العلاقات الاقتصادية التي تركز بشمال أساسي على العلاقة القوية بين أصحاب العمل وقال بأن اتحاد أرباب العمل التونسي يعمل مع نظيره الفرنسي وبن العلاقات بينهما ممتازة. وأشار بأن العديد من الشركات الفرنسية تستثمر في تونس وهذا دليل ثقة وقال بأن الاتحاد يعمل على حماية هذه الشركات والدفاع عنها. وفي حديثه عن مناخ الأعمال في تونس، أكد السيد ماجول على مرونة الاقتصاد التونسي وعلى قدراته التنافسية، وقال : سنجعل من تونس جنة للاستثمار شارحاً بأنه سيتم مراجعة قانون الاستثمار لتسهيل الاستثمار وسيتم اتباع نظام ضريبي يساعد على النمو الاقتصادي، وأشار بأن بلاده توفر للمستثمرين فرص الاستفادة من التكاليف التنافسية والمزايا النسبية في أسواق تعتبر البوابة لأسواق أوروبا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا. وبالنسبة للقطاعات التي توفر فرصاً للاستثمار، أشار السيد سمير ماجول على وجه الخصوص إلى الهيدروجين الأخضر من خلال أول عقد تم توقيعه بالفعل مع شركة توتال إنيرجيز وكافة القطاعات المعنية بالتحولات بدءاً بالقطاع الرقمي والأمني والصحة والسيادة الغذائية والمنسوجات التقنية، وذكر بالزيارات الأخيرة التي قام بها الرئيس ماكرون إلى المغرب والمملكة العربية السعودية، وأعرب عن أمله في أن يزيد الرئيس من هذه الزيارات إلى كل الدول العربية بدءاً من تونس.

المالية العامة الكبيرة، ستساهم أيضاً بكتابة الصفحة الجديدة من العلاقات مع الشركات الفرنسية. وأشارت بأن هذه المؤسسة التي يبلغ عمرها ٦٥ سنة، تجسد الاستقلال الاقتصادي للمغرب من خلال مهمتها المتمثلة في جمع المدخرات وضمانتها وتحقيق الربح منها، ولكن قبل كل شيء لتوجيهها نحو استثمارات مهمة للبلاد ولدعم الاستراتيجيات القطاعية المختلفة. وقالت بأن صندوق الإيداع يعمل في قطاعات مختلفة، لاسيما الادخار والضمان الاجتماعي، وأيضاً في سياسة التخطيط الإقليمي، مثل تطوير المناطق الصناعية، والإسكان الإيجاري والتجاري، وتطوير السياحة، وأشارت بأن الصندوق يشترك في الاستثمار مع صناديق الاستثمار المختلفة، وقالت بأن مجال عمل الصندوق واسع ويمكن للشركات الفرنسية أن تجد عبره شركاء مربحة للجانبين. وللتذكير، قالت بأن صندوق الإيداع قام عام ٢٠٠٨ بتمويل مشروع رينو المغرب من خلال الاستحواذ على حصة بنسبة ٤٩٪ من رأسمالها، ثم قام ببيع أسهمه، لأن مهمته هي المساعدة في بدء التشغيل، وليس البقاء في رأس المال. وأعطت أمثلة أخرى حيث تستفيد الشركات الفرنسية من دعم صندوق الإيداع من بينها مشروع المدينة البيئية الجديدة التي يتم تطويرها بالاشتراك مع شركات فرنسية.

وعرض الدكتور هادي شيباني، ممثل القطاع البنكي المغربي دور البنوك المغربية في تمويل المشاريع وأشار بأن المجموعة المهنية لبنوك المغرب موجودة منذ سنة ١٩٤٣ وهي تعمل في كل القطاعات والمشاريع والإصلاحات منذ ما يقارب ٦٠ سنة. وقال بأن القطاع البنكي المغربي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وفي معرض حديثه عن الشراكة الفرنسية المغربية، أشار الدكتور هادي شيباني إلى أنها حاضرة في جميع المجالات: صناعة السيارات، والطيران، والبنية التحتية للطرق والسكك الحديدية... وتؤه بالفرص الجديد للاستثمار في المغرب في مجال تطوير البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والتكنولوجيا الرقمية والإلكترونية وقطاع الأغذية الزراعية. وبخصوص تواجد البنوك المغربية في إفريقيا، أشار بأن ثلاث مجموعات بنكية مغربية تتواجد في ٢٢ دولة إفريقية وتشارك في قلب الحياة الأفريقية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان. وأكد أن هذه البنوك إفريقية لكن برأسمال مغربي. وقال هذه هي الشراكة المتساوية التي تحترم السيادة الوطنية للدول. وفي ختام كلمته، ذكر الدكتور هادي شيباني بدور المغاربة المقيمين بالخارج الذين يعتبرون سفراء البلاد في الخارج.

تونس: تتجدد العلاقة باستمرار لترسيخ وتعميق الشراكات التاريخية



رحب سعادة السيد ضياء خالد سفير تونس لدى فرنسا بحضور واشتراك وفد أعمال تونسي قوي بهذه القمة وأشار بأن فرنسا هي الشريك الأول لتونس

الجنوب في حركة نمو مستمرة. وفيما يتعلق بالعلاقات مع الشركات الفرنسية، قال سعادة السفير بان بلاده تعمل على تحسين مناخ الأعمال لديها وتخطط لاستقطاب المزيد من الشركات الفرنسية. وفي الختام، شرح سعادته مقومات الاقتصاد الموريتاني التي تركز بشكل أساسي على قطاع المعادن والخدمات وعلى قطاع الزراعة وتربية الماشية واستغلال الموارد السمكية. وقال: في كل هذه القطاعات لدينا العديد من فرص الاستثمار ونرحب بالشراكة مع المؤسسات الفرنسية.

الشيخ العافية محمد خونا، رئيس غرفة التجارة والصناعة الموريتانية، طرح السؤال حول كيف يمكن للمغرب العربي أن يستفيد بشكل كامل من كافة مزاياه لكي يصبح لاعباً رئيسياً في سلاسل القيمة الدولية المترابطة بشكل متزايد. وأكد بان الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب العربي، يشكل بوابة طبيعية للعبور بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، بفضل البنية التحتية المتطورة للطرق والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات. وأضاف قائلاً أن منطقتنا يمكن أن تصبح مركزاً حقيقياً للخدمات اللوجستية والتوزيع، وأشار بأن ثرواتها من الموارد الطبيعية، وخاصة في قطاع الطاقة والمواد الخام، تضع شبه القارة في موقع يسمح لها بتحقيق قيمة مضافة ملموسة في سلاسل القيمة. وفي حديثه عن الاقتصاد الموريتاني، أشار الشيخ العافية محمد خونا أنه في حالة نمو شامل وأنه منفتح على كل الشراكات مع الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال فرنسا. وأشار إلى التعاون القائم بين البلدين، وقال بان الشركات الفرنسية هي موضع ترحيب للمساهمة في تنمية واستغلال ثروات البلاد في إطار شراكات ذات منفعة متبادلة. وأشار بان السلطات لا تدخر جهداً لتحسين مناخ الأعمال في موريتانيا حيث الأمن والاستقرار يشكلان مقوماتاً مطمئنة للمستثمرين.

السيد إتيان جيروس، رئيس مجلس شورى المستثمرين في أفريقيا، أراد مشاركة الحاضرين بثلاث قناعات خاصة بالمنطقة بأكملها. القناعة الأولى تتعلق باقتصاديات المغرب العربي الواعدة بإمكاناتها ومقوماتها القوية. وقال في عام ٢٠٢٤ يتوقع أكثر من ثلثي الشركات الأجنبية العاملة في جميع أنحاء المنطقة، والتي تأسست هناك، وخاصة الفرنسية منها، بزيادة كبيرة في حجم أعمالها ونتائجها، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى مناخ الأعمال، وجودة البنية التحتية، والتكلفة الزهيدة للطاقة، وإلى القطاع المصرفي المتطور. والقناعة الثانية فهي الحضور التاريخي القوي للشركات الفرنسية في هذه المنطقة، مع وجود عدة آلاف من الشركات الفرنسية تساهم برقم أعمال بعدة مليارات من الدولارات، أما بالنسبة للقناعة الأخيرة فكانت بمثابة التوصية حيث قال: إننا قادرون على أن نكون أفضل، وخاصة من خلال الشراكات الجديدة، لأن المستقبل يمر عبر الشراكات.

ليبيا.. بلد لم يطله الاستثمار الاجنبي بعد

رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الليبية السيد محمد الرعيع أشار بأن الاستثمار في ليبيا أسهل بكثير من الاستثمار في بعض الدول الإفريقية بالنسبة للشركات الفرنسية، وأعرب عن أسفه للقيود التي تمنع الشركات الأوروبية من الاستثمار والعمل في ليبيا، كما أعرب عن طموحات بلاده في عودة الشركات الفرنسية، وأشار بأن ليبيا الدولة القريبة من فرنسا هي دولة آمنة ولديها الكثير من الموارد الطبيعية ويمكن الاستثمار فيها في كافة القطاعات لأن الاحتياجات كبيرة. وذكر بالقوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي وإلى مناخ الاستقرار والأمن الذي يسود البلاد، وأكد بان الشركات الأجنبية في ليبيا لم تتعرض لأي مكروه، داعياً الشركات إلى الاستثمار في ليبيا لمساعدتها على استغلال ثرواتها الطبيعية. وختم مداخلة بالقول نحن بحاجة إلى التعاون مع الشركات الفرنسية.

السيدة ناجية الغربي، المدير العام لصندوق الإيداع التونسي، قدمت صندوق الإيداع التونسي الشاب الذي تأسس سنة ٢٠١١ على نفس النموذج المتبع في كل الدول. إنها مؤسسة عامة، وهي مستثمر ذو مصلحة عامة طويلة الامد يوجه موارده نحو الاستثمار. وفي فرنسا، أقام الصندوق شراكات ثلاثية مع مؤسسة التنمية الفرنسية وصندوق الإيداع لتسهيل الدعم المالي للشركات الناشئة ورواد الأعمال الشباب والمبادرات النسائية في المناطق. علاوة على ذلك، استثمر الصندوق مع المؤسسات المالية الفرنسية في صندوق مشترك لتمويل الشركات الفرنسية التي تنشئ فروعاً لها في تونس والشركات التونسية التي ترغب في تأسيس فروع لها في فرنسا. علاوة على ذلك، يعمل الصندوق على تعبئة مدخرات المغتربين وتوجيهها نحو الاستثمارات والمشاريع في المناطق.

السيد خليل الشايب، رجل الأعمال ورئيس غرفة التجارة التونسية الفرنسية، وعضو شبكة غرف التجارة والصناعة الفرنسية، أشار إلى نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد التونسي، وخاصة الجودة والكفاءة البشرية، والقدرة التنافسية للقوى العاملة. كما ذكر بالاتفاقيات التجارية المختلفة بين تونس والاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية والدول العربية، ودعم قوله بالإشارة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بنسبة ٩٠٪ في مشاريع التوسعة و١٠٪ في إنشاء مشاريع جديدة. وقال: نأمل بالمزيد من المشاريع الجديدة. وختم حديثه بالإشارة بان فرنسا هي الشريك الاقتصادي الأول لتونس وبان آفاق العلاقات والتعاون جيدة، خاصة في مجال التحولات النظامية والصناعات التقليدية المبتكرة.

موريتانيا: ملتقى الطرق بين المغرب وأوروبا وأفريقيا



تعتبر موريتانيا من أهم الدول المنتجة للمواد الخام المعدنية، وهي معروفة باحتياطياتها من الأسماك ومشاريعها الكبرى خاصة في قطاع النفط، موقعها الجغرافي في المغرب يسمح لها بأن تكون بوابة لأسواق استهلاكية واسعة مثيرة للاهتمام بالإضافة إلى سوقها الخاصة. واعتبر سعادة السفير الموريتاني لدى فرنسا السيد محمد يحيى التيس الذي عرض مزايا الاقتصاد في بلاده بان موريتانيا الواقعة في قلب المغرب العربي تعتمد على التقدم في عملية التكامل الاقتصادي وعلى تعزيز العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي، وقال بأنه في الوقت الحاضر لا يزال التكامل الاقتصادي محدوداً، لكن مزايا موريتانيا تركز على موقعها الجغرافي، عند تقاطع أو ملتقى منطقتين أفريقيتين، الشمال والغرب، وهذا الموقع الاستراتيجي يشكل ميزة كبيرة، وقال بان موريتانيا طورت العديد من شبكات الطرق مع الشمال، وبان التجارة مع

NGE, acteur majeur dans la zone MENA



3 pays dans la zone



Arabie
Saoudite



Égypte



Maroc

+ de 150 M€
de chiffre d'affaires

+ 3 000
collaborateurs
au MENA

NOS PROJETS MAJEURS

Aménagement hydroagricole
de la plaine de Saïss
2021-2024 ☆



STEP de Marrakech
2016-2019 ☆



Métro du Caire - Ligne 3
2018-2024 🇪🇬



LRT 10th of Ramadan
2020-2022 🇪🇬



LGV "green line"
2023-en cours 🇪🇬



CTW120
2018-2022 🇸🇦



Une grande diversité d'ouvrages pour une offre globale avec un interlocuteur unique



- A Aménagements urbains
- B Routes et autoroute
- C Canalisations, branchements et ouvrages associés
- D Tunnels
- E Réseaux télécoms et fibre optique
- F Travaux spéciaux de sécurisation et confortements
- G Réseaux ferrés
- H Aménagements hydroélectriques
- I Ouvrages d'art
- J Projets immobiliers et construction de bâtiments
- K Villes et ouvrages connectés
- L Aménagements paysagers
- M Travaux maritimes et fluviaux
- N Fondations et forages

8 métiers et 2 expertises au service de nos clients



CYCLE DE
L'EAU



GÉNIE
CIVIL



FONDACTIONS



BÂTIMENT



INGÉNIERIE
DE PROJETS



VRD &
TERRASSEMENT



ROUTES



FERROVIAIRE



ÉNERGIES &
TÉLÉCOM



FINANCEMENT
DE PROJETS

Avec un chiffre d'affaires de **4,4 milliards d'euros**, NGE est présent dans 17 pays et accompagne les donneurs d'ordre privés et publics pour financer, concevoir et réaliser leurs projets de transition dans les domaines de l'eau, des mobilités, des rénovations urbaines, des énergies des télécoms. **Les 23 000 collaborateurs de NGE sont fiers de contribuer à la construction d'ouvrages qui changent le monde.**



www.nge.fr

عطية حامد بان ليبيا لا تزال دولة ناشئة من حيث الاستثمار وتعتمد بشكل كبير على قطاع الغاز والنفط لذلك نرحب بالاستثمارات في هذا القطاع، مضيفاً بأن إمكانيات ليبيا هائلة خاصة في مجال الطاقات المتجددة.

السيد عطية حامد، مدير عام المؤسسة الوطنية للنفط، أكد بأن قطاع النفط له أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الليبي، وأشار إلى تواجد العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل في ليبيا في هذا القطاع من بينها شركات اسبانية، وأشار بأن السلطات تبذل كل الجهود اللازمة لتسهيل وتشجيع عودة الشركات الأجنبية، خاصة الفرنسية، للاستثمار في هذا القطاع. وقال السيد

دول المشرق العربي: تعزيز آفاق التنمية الجديدة

حلقات النقاش حول آفاق التنمية والتعاون في دول المشرق العربي أشرف على إدارتها السيد فيليب غوتيه، المدير العام لقسم العلاقات الخارجية في منظمة أرباب العمل - ميديف انترناشيونال - التي سمحت بتسليط الضوء على الإمكانيات والفرص المتاحة في عدد من بلدان المنطقة لاسيما في مصر والأردن والعراق ولبنان.

يبلغ حجم أعمالها ٥, ٤ مليار دولار، وتوظف ٢٣ ألف عامل وتحقق سنوياً نمواً بنسبة ١٠٪. السيد جان بيرناديت، رئيسها العام يقدم مجموعته كلاعب هام في مجال البنية التحتية يتمتع بالخبرة والمعرفة لبناء جميع أنواع البنية التحتية، وخاصة تلك المرتبطة بالتحول البيئي في فرنسا وعلى الصعيد الدولي، بفضل قدرتها على العمل في شركات بين القطاعين العام والخاص الى جانب قدرتها على خلق المحاكاة والديناميكيات الإيجابية حيثما تعمل من خلال إنشاء مدارسها الخاصة للتدريب .

اكتسبت المجموعة خبرتها الدولية عبر تواجدها في دول المغرب العربي والشرق الأوسط، ومن خلال نشر خبراتها في قطاع السكك الحديدية في المملكة العربية السعودية والمغرب. كما أنها تتمتع بمكانة قوية في مصر حيث يعمل ٨٠٠ موظف للمجموعة. بدأت إن جي آيه التعاون مع مصر في عام ١٩٨٠ مع إنشاء مترو القاهرة. واليوم يتوسع هذا التعاون ويتطور ليشمل مشروع بلال - مرفأ بورسعيد والقاهرة - العاصمة الإدارية الجديدة. وتفخر المجموعة بأنها وضعت أولى خط لسكة الحديد السريع في مصر تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط. ويقول السيد جان بيرناديت أنه خلال العام المقبل ستبدأ المجموعة بتنفيذ مشروع ربط القاهرة بأبو سمبل، على طول نهر النيل على مسافة ٧٠٠ كيلومتر، وأعرب بهذه المناسبة عن فخره بمشاركة خبرات المجموعة مع شركائه المصريين.

الأردن: وضع مميز للشركات الفرنسية

بالنسبة للأردن، قدم السيد نبيل الخطيب، النائب الأول لرئيس غرفة تجارة عمان، عرضاً سريعاً للوضع الاقتصادي الأردني ومجالات التعاون العديدة مع فرنسا. وأشار أنه تحت إشراف وقيادة جلالته، وفي إطار الرؤية ٢٠٣٠، التي حددت استراتيجية شاملة وخطة تنمية لتحديث الاقتصاد بهدف بناء مستقبل مستدام سمحت للمملكة بالاستثمار في العديد من القطاعات بما في ذلك قطاعات البنية التحتية والمياه والطاقة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية. وأكد أنه على رغم الاضطرابات التي تشهدها المنطقة فإن الاقتصاد الأردني يحافظ على استقراره والدليل على ذلك المؤشرات الايجابية ومن بينها احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت ٢٠ مليار دولار، وتدني مستوى التضخم، وانخفاض نسبة البطالة، بالإضافة إلى المؤشرات الايجابية التي تتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى

مصر الثانية عالمياً في جاذبية الاستثمار



بالنسبة لمصر، أكبر دولة عربية، التي تتميز بجاذبيتها للاستثمارات الدولية وتوجهاتها الجديدة لإزالة البصمة الكربونية من اقتصادها بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بالإضافة إلى قدراتها اللوجستية، قام سعادة السيد علاء يوسف، سفير مصر في فرنسا، بعرض آفاق الاقتصاد وتوجهاته وقال في بداية مداخلته بأن الحرب في أوكرانيا والاضطرابات في البحر الأحمر أثرت على الاقتصاد المصري من خلال زيادة فاتورة واردات الحبوب وانخفاض عائدات قناة السويس. وإزاء هذا الوضع، أشار سعادة السفير بأن السلطات الرسمية سارعت على الفور الى اعتماد برنامجاً للإصلاحات الهيكلية في جميع المجالات يهدف إلى توسيع نطاق القطاع الخاص لتمكينه من المساهمة بنسبة ٦٥٪ من الأنشطة الاقتصادية في السنوات الثلاث المقبلة. علاوة على ذلك، تم توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي حظي تنفيذه بترحيب كبير من كافة الأطراف، وأشار أن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية صنفت مصر للعام الثاني على التوالي في المركز الثاني عالمياً في جاذبية الاستثمار، وختم كلامه بالقول: بأن الاقتصاد المصري يسير على الطريق الصحيح.

مجموعة إن جي آيه

إن جي آيه هي رابع أكبر مجموعة فرنسية في مجال منشآت البنية التحتية، وهي مجموعة مستقلة يمتلك حصصها العاملون فيها، وهي شركة ميدانية،

الخالية من الكربون من النفايات الناتجة من عملية تطهير مياه الصرف الصحي، وأخيراً تعرف العاصمة عمّان بأنها مدينة مبنية على تلال ومنحدرات عديدة، وكل منحدر فيها يسمح على المستوى المحلي بتدوير التوربينات الخاصة لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة خالية من الكربون بنسبة ٩٦٪. هذا النموذج يمكن استنساخه وتكييفه في بلدان عربية أخرى.

BRGM

السيد دانييل بيار، مدير منطقة الشرق الأوسط وأوروبا في شركة BRGM، قام بتقديم هذه المؤسسة العامة التي تضم ١٠٠٠ موظف. BRGM المؤسسة الوطنية الفرنسية للمسح الجيولوجي مهمتها البحث العلمي والبيولوجية العامة ودعم الشركات لمرافقة عمليات الابتكار الخاصة. البرمجة العلمية لهذه المؤسسة، التي عملت في العديد من دول أفريقيا والشرق الأوسط، وخاصة في الأردن والمملكة العربية السعودية، تتمحور حول المعرفة الجيولوجية والموضوعات الرقمية... وهو برنامج واسع النطاق يرافق التكيف مع تغير المناخ، وإدارة المياه الجوفية، والحلول لتحسين إدارتها وتعزيز تغذية مستويات المياه الجوفية. يتضمن البرنامج البحوث حول زيادة قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة المخاطر الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ أو التحركات والهزات الأرضية وتآكل السواحل... ولتخفيف آثار تغير المناخ، تقدم BRGM الدعم لإيجاد الحلول التي تفرضها التحولات في مجال الطاقة، وخاصة من خلال: الاقتصاد الدائري، الذي يدخل في العمليات المرتبطة باستخراج المعادن. وأخيراً من محاور البرنامج العلمي دراسة الطاقة الجوفية والتربة التحتية، وخاصة الطاقة الحرارية الجوفية والهيدروجين الأصلي وتخزين الكربون في التربة.

وفيما يتعلق برسم الخرائط الجيولوجية، تعاونت مجموعة BRGM مع بلدان عديدة في أفريقيا والشرق الأوسط، مما دفع المجموعة إلى الاهتمام بأنظمة طبقات المياه الجوفية المتوفرة. واليوم، تسعى BRGM إلى العمل على إعادة شحن المياه الجوفية بشكل علمي من خلال رسم خرائط للمناطق التي يمكن توجيه التدفقات إليها أثناء فترات هطول الأمطار الغزيرة لمحاولة إعادة شحن المياه الجوفية والحفاظ على هذا المورد الثمين.

العراق: على الشركات الفرنسية ان تغير نظرتها إلى هذا البلد



سعادة سفير العراق لدى فرنسا السيد وديع البتي أشار إلى العلاقات الممتازة بين فرنسا وبلاده وقال بأنها علاقات قديمة وعميقة تم توثيقها

٢، ٢٪ في عام ٢٠٢٥. وأضاف بأن تحويلات المغتربين خلال السنوات الأخيرة ارتفعت بنسبة جيدة، وفيما يتعلق بالتجارة مع فرنسا، أشار السيد نبيل الخطيب إلى التحسن الواضح في السنوات الأخيرة رغم حجم المبادلات الذي يبقى دون الطموحات. وأكد على المكانة المميزة للشركات الفرنسية في الأردن وعلى قدرتها في المشاركة في مشاريع مشتركة. وبالنسبة للاستثمارات الفرنسية في بلاده، أشار السيد نبيل الخطيب بأن حجم هذه الاستثمارات بلغ ١,٧ مليار دولار ودعا إلى بذل الجهود لتحسينها ومضاعفتها. وفي الختام شدد السيد نبيل الخطيب أنه على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة لا زالت بيئة الأعمال في الأردن قادرة على جذب المستثمرين وبأن بلاده ترحب بالمستثمرين للاستفادة من الفرص العديدة الواعدة الكثيرة.

فيوليا



السيد فيليب بورديو، نائب رئيس شركة فيوليا في أفريقيا والشرق الأوسط، استعرض من خلال تواجد المجموعة في الأردن، الخبرة التي اكتسبتها المجموعة والتقنيات التي طورتها في معالجة المياه وإنتاج الطاقة. وقال بأن مجموعة فيوليا متواجدة في المملكة الأردنية منذ حوالي عشرين عاماً بعدد موظفين بنحو ٣٠٠ عامل، من بينهم ٣ أجانب فقط، لأن المجموعة تهتم بشكل خاص بالتدريب الداخلي الذي يوفره موظفون مؤهلون يضمن تأهيلاً عالياً ويسمح بتوظيف المؤهلين في مواقع الشركة في دول عربية أخرى.

تعتبر الأردن من بين الدول العربية التي تعاني من نقص في المياه بشكل حاد يقول السيد بورديو ويضيف بأن كل قطرة من الماء لها قيمتها وأن العاصمة عمان تعتمد على أبراج المياه لتخزين هذه السلعة النادرة التي يتم توزيعها مرة واحدة في الأسبوع. ويضيف نائب رئيس شركة فيوليا بأن عملية التخزين هذه تؤدي إلى هدر كميات كبيرة من الماء. يتم توفير المياه للعاصمة الأردنية بنسبة ٥٠٪ بالمياه الجوفية الأحفورية المنقولة من جنوب البلاد، من وادي ريم، حيث يتم ضخها من عمق ٧٠٠ متر وتنتقل على مسافة ٥٠٠ كيلومتر دون فقدان قطرة واحدة في الطريق، علاوة على ذلك، يتم إعادة تدوير ١٠٠٪ من مياه الصرف الصحي في عمان حيث تتجلى خبرة فيوليا في تطهير هذه المياه وإعطائها حياة جديدة ثانية في محطة السمراء، القريبة من العاصمة عمّان. هذه المياه النقية الجديدة تساهم بـ ٢٠٪ من المساحة الزراعية في البلاد. لقد كان الأردن في طليعة دول المنطقة التي أدركت الضرورة الملحة لإعادة استخدام هذه المياه وإعطائها حياة جديدة.

من ناحية ثانية يشمل التعامل بين فيوليا والأردن قطاع إنتاج الطاقة حيث زودت فيوليا محطة معالجة مياه الصرف الصحي في السمراء بالطاقة الكهربائية وأمنت لها الاكتفاء الذاتي بنسبة ٩٦٪ عبر إنتاج الطاقة الخضراء

شروط، الأول سياسي وهو تطبيق القرار ١٧٠١ حتى يكون الجيش اللبناني هو الوحيد القادر على حماية المواطنين اللبنانيين. ثانياً، لا بد من إنجاز اتفاق الطائف، وأخيراً إعادة هيكلة الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، وأضاف بأنه من الضروري مكافحة الاقتصاد الموازي وإجراء الإصلاحات القضائية والعمل على تعزيز استقلال القضاء. وقال أمل أن يتمكن لبنان من إعادة بناء نفسه ومع المنطقة بأكملها. وفي ختام كلمته، أشار أن لبنان يحتاج إلى جاليته في الخارج، وقطاعه الخاص وقبل كل شيء إلى الدعم من قبل أصدقائه في العالم.

مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور محمد أبو حيدر أشار أن لبنان يواجه أزمات اقتصادية مستمرة منذ العام ٢٠١٩، منذ تخلفه عن سداد ديونه، ثم انخفاض قيمة العملة وتدهور القدرة الشرائية. وأكد أنه رغم كل التحديات، لا بد من إجراء الإصلاحات لاستعادة الثقة وجذب المستثمرين. وقال بان لبنان بحاجة إلى الدعم السياسي والاقتصادي والمساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي لوضع البلاد على مسار الاستقرار وديناميكية التقدم.



السيد غابي تامر، الرئيس الفخري لغرفة التجارة الفرنسية اللبنانية، ونائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت، أكد على جاذبية بلاده ودعا الشركات الفرنسية إلى العودة إلى أرض الأرز. وقال لدينا رئيس جديد، ورئيس وزراء جديد، وجيشنا سينتشر في كل أنحاء لبنان، لقد حان الوقت للشركات الفرنسية أن تستثمر للاستفادة من الموارد البشرية والطاقت والفرص العديدة. وأشار أن هناك دولاً بدأت بالفعل استثماراتها في لبنان، ومنها إسبانيا ومصر وغيرها، وفي الختام، أكد الرئيس الفخري لغرفة التجارة الفرنسية اللبنانية أن لبنان تغير وسيستمر في التغيير لأن الشعب اللبناني هو - شعب «سحري وساحر - لا يتوقف أمام أي عائق.

وفي هذا الإطار، أدلى السيد ماكسانس دوولت، المدير العام لـ ESA Business School، ورئيس غرفة التجارة الفرنسية اللبنانية، بشهادته وعرض حيوية البلاد، من خلال الشركات والمدارس والجامعات العديدة التي بقيت طوال الأزمات تخرج العديد من الطلاب. وقال بان المرونة هي حقيقة عندما نتحدث عن التعليم، مضيفاً أن هناك ٥٠ مدرسة ثانوية فرنسية، وعشرات الآلاف من الطلاب، و٥٠ جامعة بمستوى لا يصدق، على الرغم من الأزمة. وأشار الى المواهب والنظام البيئي التكنولوجي في لبنان ووجه رسالة إلى جميع رواد الأعمال الحاضرين وقال : اغتنموا الفرص العديدة في لبنان، واستعدوا للعودة إلى هذا البلد، حيث يمكن للأمور أن تتحرك بسرعة كبيرة.

مؤخراً بتوقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية بين البلدين. وبناء على هذه الاتفاقية، اتبعت السلطات العراقية خارطة طريق لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وأكد سعادة السفير بأن العراق يمر بمرحلة تقدم اقتصادي جيدة ونمو سريع في كافة القطاعات وأشار إلى انخفاض مستويات البطالة والفقر، وإلى المشاريع العديدة التي يتم تنفيذها في عدد كبير من القطاعات وأشار إلى نمو الاستثمارات الأجنبية الخارجية التي فاق حجمها أكثر من ٦٦ مليار دولار. وقال بأنه ينبغي على الشركات الفرنسية أن تعيد نظرتها تجاه العراق الذي أصبح يوفر بيئة أعمال ملائمة، والدليل على ذلك تواجد الشركات الألمانية والصينية والكورية واللبنانية والمصرية والسعودية وغيرها في أسواقه، وختم مداخلة بالقول بان الأبواب مفتوحة على مصراعها أمام الشركات الفرنسية وبان المشاريع في بلاده لا تستهدف فقط الشركات الكبيرة وبان الكثير منها يتوجه بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه أن يعزز التفاعل بين القطاع الخاص العراقي والقطاع الخاص الفرنسي فعلياً أن نغتنم الفرصة.

من جانبه عرض رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور حيدر مكية فرص الاستثمار في العراق في عدة قطاعات، وشدد بوجه خاص على الفرص المتوفرة في قطاعات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والاتصالات والصحة والزراعة والترفيه، وأوضح أن كل هذه الفرص مع كل تفاصيلها وكيفية تنفيذها، سيتم عرضها في منتدى خاص سيتم تحديد موعده بعد مارس/آذار ٢٠٢٥. وأضاف أن هذه الفرص لا تنتظر أحداً، فالأولوية لمن يأتي أولاً، وأشار أن السوق العراقية مفتوحة وأن قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في هذه السوق دليل على وجود مناخ عمل جيد وتشريعات مناسبة تتوافق مع القواعد والممارسات الدولية. أخيراً وفي إشارة إلى الاستثمارات الفرنسية في العراق، قال بأنها تبلغ ١,٥ مليار دولار، وهو أقل بكثير من الطموحات ومستوى العلاقات التي تربط بين البلدين.

المستشار في اتحاد الغرف التجارية العراقية السيد رائد نزار أكد على أهمية تواجد الشركات الفرنسية في السوق العراقية وسارع إلى طمأنة الفاعلين الاقتصاديين إلى رغبة السلطات في تحسين مناخ الأعمال والبيئة التشريعية والأمنية. وقال بان الإجراءات الجديدة التي اتخذتها السلطات لاسيما التنظيمية والمالية، من شأنها طمأنة الدول والشركات الأجنبية والمستثمرين من القطاع الخاص بشكل عام. وأشار أن اتحاد الغرف التجارية العراقية هو عضو في غرفة التجارة الدولية، وبأن العراق وقع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وختم إلى القول بان كل ذلك من شأنه أن يساهم في طمأنة المستثمرين والشركات. وأخيراً عدد السيد رائد نزار القطاعات التي توفر فرصاً استثمارية، مشيراً على وجه الخصوص إلى الخدمات اللوجستية والطاقت المتجددة والزراعة وتحلية مياه البحر والسياحة والصحة.

لبنان: المواهب، والنظام البيئي التكنولوجي، وفرص عديدة للاستثمار

استهل السيد نقولا بوخاطر، رئيس تجمع قادة الأعمال اللبنانيين، كلمته بعرض موجز عن المنظمة التي يرأسها وقال بأنها تأسست في عام ١٩٨٦، بهدف توحيد القطاع الخاص للعمل على دفع البلاد نحو الإصلاحات اللازمة لحماية الحرية الاقتصادية، ومنح القطاع الخاص دوره الكامل، وتقليص حجم الدولة في قطاع العمليات والخدمات، وإعادة دمج لبنان في الاقتصاد العربي. وفي حديثه عن بناء لبنان الجديد، قال انه لا بد من توافر ثلاثة

دول الخليج في طليعة التقدم مع الشركات الفرنسية

السيد أكسل بارو، رئيس مكتب بيزنس فرانس لمنطقة الخليج، أشرف على إدارة هذه الجلسة التي سمحت بإلقاء نظرة على دول هذه المنطقة والتركيز على الابتكار والتقنيات الأكثر تقدماً التي توصلت إليها وخاصة في مجال استكشاف الفضاء والذكاء الاصطناعي والنقل والطاقة والبناء. ست دول تتعاون فيما بينها لكنها تتنافس في ذات الوقت وتطور استراتيجيات طموحة لنقل البلاد إلى مراحل جديدة متقدمة من الرقي.

من جانبه سعادة السيد نبيل حجاوي سفير فرنسا لدى سلطنة عمان تحدث عن انطباعاته بعد ٤ أشهر من تعيينه في السلطنة. وأكد على العلاقات الودية بين البلدين وأشار إلى الثقة التي يبديها الفاعلون العمانيون في النسيج

البحرين: طموحاتنا كبيرة مع الشركات الفرنسية



الاقتصادي الفرنسي. وقال أن السلطنة تريد التحول وتسعى لتبوع اقتصادها برؤية تختلف عن رؤى جيرانها وأضاف بان هذا التحول نراه بشكل رئيسي في قطاعات التعدين والهيدروكربونات، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وصيد الأسماك، والطاقت المتجددة، وأيضاً في قطاعي التعليم والصحة. وأكد سعادة السيد نبيل حجاوي بأن الشركات الفرنسية تواكب بشكل فعال هذه التحولات، وخاصة في قطاعات الطاقة والمدن المستدامة والفضاء. وتطرق سعادته إلى القطاعات الواعدة مشيراً إلى مراكز البيانات والقطاع المالي الرقمي، ثم الهيدروجين على وجه الخصوص حيث من المتوقع تمويله في حدود ١٤٠ مليار دولار من خلال ثمانية مشاريع، اثنان منها تقودهما شركة كهرباء فرنسا ومجموعة إنجي واختتم مداخلة بالقول: عُمان تتحول، ووجدنا يواكب هذا التحول.

مدير إدارة الترويج للاستثمار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار السيد علي محمد اللواتي أكد بان الموقع الاستراتيجي لبلاده والبنية التحتية اللوجستية الواسعة والمتطورة تمنح بلاده ميزة اقتصادية هامة وذكر بان سلطنة عمان أبرمت العديد من اتفاقيات التجارة والتعاون مع العديد من البلدان.

وفي إشارة إلى حالة الاقتصاد العماني، ذكر السيد علي محمد اللواتي أن ثلاث وكالات تصنيف ائتماني كبرى عمدت الى رفع تصنيف عمان خمس مرات خلال عامين، وهو ما يدل على صحة الاقتصاد. وعرض أيضاً القطاعات التي توفر فرص التعاون مع الشركات الفرنسية، مشيراً بشكل خاص إلى السياحة والطاقة والصحة والتكنولوجيا، وهي قطاعات تمتلك فيها فرنسا مهارات متطورة قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات بلاده.

السيد محمد نجيب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين تطرق في كلمته إلى دور الصناعة المالية في تنمية البلاد. وقال بان هذا القطاع يدعم خطة التنمية رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تبوع الاقتصاد وزيادة الإيرادات من القطاعات غير الهيدروكربونية، من خلال تعزيز تنمية القطاع الخاص. وأكد أن هناك العديد من الفرص والإمكانيات التي توفرها خطة التنمية التي تعتمدها البحرين، مذكراً بأن بلاده قامت بإصلاحات مهمة لجذب الشركات الأجنبية. وأضاف: لدينا طموحات كبيرة مع الشركات الفرنسية، ونريد أن نرى المزيد منها في بلادنا. وذكر بنشاط مجلس الأعمال الذي يسعى في هذا الاتجاه، وسلط الضوء على الفرص المتاحة في قطاع النفط وأيضاً في القطاعات الأخرى. وأنهى حديثه قائلاً: لدينا العديد من الشركات الأجنبية، وخاصة الصينية، ونود أن تأتي المزيد من الشركات الفرنسية للاستثمار في البحرين.

عمان: تحولات كبيرة والوجود الفرنسي يواكب المتغيرات

أكد سعادة السيد أحمد العريمي سفير سلطنة عمان لدى فرنسا، بأن العلاقات بين فرنسا وبلاده تاريخية ومستقرة وممتازة على كافة المستويات. وقال بأنه على المستوى الاقتصادي الاستثمارات المتبادلة بين البلدين تصل إلى عدة مليارات من الدولارات، خاصة في قطاعات الطاقة. وأشار إلى حالة الاستقرار التي تسود بلاده وعلاقات الجوار الطيبة التي تتبعها، وأكد على موقعها الجغرافي الاستراتيجي على أربعة طرق رئيسية. وقال إن الشركات الفرنسية تبدي اهتماماً كبيراً بمشاريع البنية التحتية لدينا وهي موضع ترحيب في بلادنا، مضيفاً أن هناك أيضاً قطاعات أخرى تريد عمان تطويرها بالتعاون مع الشركات الفرنسية، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي والسياحة.

السعودية: التعاون الفرنسي السعودي يتسارع بشكل كبير وفي كافة المجالات



استعرض سعادة سفير المملكة العربية السعودية لدى فرنسا الأستاذ فهد الرويلي الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس ماكرون برفقة عدد كبير من الشركات الفرنسية وعرض آفاقها، وقال بان هذه الزيارة حظيت بأهمية كبيرة، إذ تزامنت مع تنظيم المنتدى الاقتصادي السعودي الفرنسي الذي شهد مشاركة ألف رجل أعمال وعدد كبير من المستثمرين. وحول التعاون الفرنسي السعودي أشار سعادة السفير بأنه قديم وشهد خلال السنوات الأخيرة تسارعاً عميقاً وسريعاً، حتى أصبح يتمتع بمكانة الشراكة الإستراتيجية على مختلف الأصعدة، لاسيما السياسية والإستراتيجية والأمنية، والاقتصادية والتجارية والمالية. وقال بان هذا التعاون مع فرنسا يشمل من ناحية أولى التعاون الكلاسيكي في مجال الاستيراد والتصدير الذي يتطور باستمرار حيث حقق وفقاً للأرقام الرسمية زيادة بنسبة ٥ بالمائة في عام ٢٠٢٣ مع حجم أعمال في التجارة بلغ ٥,٤ مليار يورو أما الجانب الثاني من هذا التعاون الاقتصادي فهو يتعلق بالمجالات الجديدة التي تتطور بسرعة من بينها التكنولوجيات الجديدة وقطاعات الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى جانب الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، وأشار بان المملكة السعودية وقعت في هذا المجال اتفاقية مع اليونسكو لإنشاء مركز أبحاث دولي حول الأخلاقيات التي ينبغي أن توجه هذه التقنيات الجديدة. وأخيراً أشار سعادة السفير الى التعاون في مشاريع تحلية مياه البحر، والمشاريع الثقافية، والمشاريع الرياضية، والأنشطة الترفيهية.

شركات في طليعة الابتكار

ترانس ديف:

السيد أنطوان كولاس، المدير العام الدولي لشركة ترانسديف، كان واضحاً في مداخلته حين اعتبر بان قطاع النقل العام بإمكانه توفير العديد من الفرص التي ترتبط بتموحيات البلدان في تطوير البنية التحتية لتوسيعها أو لبناء بنية جديدة، وقال بان منطقة الخليج تعتبر منطقة متميزة، ونحن نود أن نقل خبراتنا ومعرفتنا إليها. ولتحقيق هذه الغاية، نشارك في المناقصات الكبرى التي تطلقها المدن أو المناطق في هذه البلدان. أما بالنسبة لفلسفة ونهج المجموعة فيقول السيد أنطوان كولاس بان مجموعة ترانسديف تشارك في المناقصات مع شريك محلي على مستوى شركة خاصة أو عامة. أما المحور الثاني لفلسفة ترانسديف فهو يركز على الرغبة في العمل على المدى الطويل لأن المجموعة لا ترغب فقط بالفوز بعقد لتنفيذه لان استثمارها يسعى دائماً

قطر: استثمارات بقيمة ١٠ مليارات يورو في فرنسا بحلول ٢٠٣٠

أكد السيد خالد كليفيخ الهاجري عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على قوة الاقتصاد القطري وارتباطه بالاقتصاد الفرنسي وأشار إلى استثمارات بلاده في فرنسا. وسلط الضوء على القرار الأخير الذي اتخذته سمو أمير قطر بتخصيص ١٠ مليارات يورو للاستثمار في فرنسا بحلول عام ٢٠٣٠ وقال بأنه يشير إلى العلاقات القوية والروابط العميقة التي تجمع بين البلدين على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وفي إشارة إلى الوجود الفرنسي في بلاده، أكد السيد خالد كليفيخ الهاجري بأن ٢٤٣ مؤسسة فرنسية، من بينها شركات رائدة مثل توتال إنرجيز وغيرها من الشركات المعروفة العاملة في مجال الفضاء والتقنيات والخدمات والذكاء الاصطناعي، تتعاون بشكل وثيق مع نظيراتها القطرية. وأشار إلى نجاح بلاده في تنظيم مباريات كأس العالم لكرة القدم والخبرة التي اكتسبتها في هذه المناسبة. وفي حديثه عن اقتصاد بلاده، أشار بأن سياسة التنوع مستمرة وتشمل مجالات جديدة، مما يفتح فرصاً كبيرة للمستثمرين الأجانب. ودعا الشركات الفرنسية إلى الاستثمار في بلاده وتعزيز مواقعها فيه، وأكد على صحة الاقتصاد والأدوات والهيكل المختلفة لتسهيل الاستثمار وإلى توافر العديد من المناطق التجارية الحرة.

اليمن: على الشركات الفرنسية الاستعداد للعودة إلى اليمن



سعادة السفير اليمني لدى فرنسا السيد رياض ياسين عبدالله أشار أن هذه القمة تأتي كعلامة تفاؤل وأمل للمنطقة بأسرها، وقال : بأن الازدهار والرخاء سيأتيان إلى المنطقة وخاصة إلى منطقة البحر الأحمر. وأضاف عندما سألت المدير العام والرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجيز لماذا لم يذكر اليمن ضمن الدول التي تعمل فيها المجموعة، كان رده بان توتال إنرجيز لا تزال مهتمة باليمن وتتفق عدة ملايين من الدولارات للحفاظ على استثماراتها فيه، ومع عودة الاستقرار وتعزيزه ستعود المجموعة إليه.

وقال على للشركات الفرنسية، مثل توتال إنرجيز، أن تبدأ الاستعداد للعودة إلى اليمن للاستفادة من فرص الاستثمار التاريخية، وأضاف لا بد للشركات الفرنسية أن تكون في طليعة الشركات في السوق اليمني والأوائل لان المنافسة ستكون حادة بين الشركات، وأكد بأن بلاده تستفيد من دعم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما دولتان تتمتعان بعلاقات ممتازة مع الشركات الفرنسية.

المنطقة. ويقول رئيسها السيد هيرفي فونتا: نحن ندعم بشكل عام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الكبيرة التي لديها طموحات دولية. مينينغز كاييتال بارترز تهتم أيضاً بالشركات التي تعمل في مجال الطاقة، والرقميات والذكاء الاصطناعي والخدمات، وتعتبر قطاعي الصحة والغذاء

للعمل على المدى الطويل لدعم عملائها وتأمّل بفضل فوزها بالعقد الأول بناء شراكة طويلة لمشاريع عديدة ونجاحات أخرى كبيرة.

اللجنة الاستراتيجية للصناعة النووية الفرنسية



الطاقة هي خيار سيادي، هذا ما أكدّه السيد هيرفيه مايار كمبدأ في بداية حديثه. وقال في مؤتمر الأطراف في دبي، وقعت ٢٢ دولة على العمل لمضاعفة الطاقة النووية العالمية ثلاث مرات، وفي بعض البلدان، ولاسيما في مصر، هناك مشاريع قيد التنفيذ لاستخدام تقنيات غير فرنسية لإنتاج الطاقة النووية. ومن المعروف بأن الطاقة النووية تتمتع بمزايا عديدة: فهي مستقرة في إنتاجها، ومكملة للطاقة المتجددة، ولديها ميزة توفير الطاقة لشبكة صناعية بأكملها في محيط مبانيها، ففي جوار محطة البركة للطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة، نشأ سيج صناعي أدى إلى خلق العديد من فرص العمل والثروات المحلية. كل هذا دفعنا قبل خمس سنوات إلى إطلاق مشروع تعاوني مع الإماراتيين وعلى وجه التحديد مع الشركات الإماراتية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في مجال الطاقة النووية لمنحها فرصة الاستفادة من الخبرة النووية الفرنسية. ولهذه الغاية أنشأنا نادياً يجمع نحو مائة شركة فرنسية تقوم بانتظام بالسفر إلى الإمارات للعمل مع شركاء محليين. هذا المشروع حقق نجاحاً كبيراً لذلك قررنا إطلاق المرحلة الثانية التي تتمثل في دعوة الشركات والمستثمرين الإماراتيين للعمل معنا، في أوروبا، أو في جميع أنحاء العالم، حيث مشاريع القطاع النووي الفرنسي. وللإجابة على سؤال كيف يمكن تعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي، أود أن أقول إن مثال تعاوننا مع الإمارات قد يكون طريقاً يمكن إتباعه لبناء شراكات حقيقية.

ضمن مجالاتها المفضلة. كما تستثمر شركة مينينغز كاييتال بارترز أيضاً في الخبرة الفنية للشركات الفرنسية والأوروبية في مجال التحول في مجال الطاقة وإزالة البصمة الكربونية. ويقول السيد فونتا: واكبنا شركائنا بالفعل في ٩١ دولة حول العالم، لكن طموحنا اليوم أن نكون في دول المنطقة. مينينغز كاييتال بارترز، التي تضم محفظة أعمالها بحوالي ٥٠ شركة، تمثل حجم أعمال بأكثر من ٢ مليار يورو ويتراوح عدد الموظفين في كل شركة منها بين ١٠٠ و ٥٠٠ موظف، تبحث بشكل نشط عن إبرام شراكات في البلدان العربية وقد بدأت بالفعل بحثها في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية. ويختتم هيرفيه فونتا حديثه قائلاً: نحن نؤمن بشدة بأن الشركات الفرنسية يجب أن تكون حاضرة في هذه السوق النامية. لأن مستقبل قارتنا يعتمد بشكل أكيد على قدرتها على التواجد في هذه المناطق.

مينينغز كاييتال بارترز

مينينغز كاييتال بارترز، هي شركة رائدة بين صناديق الاستثمار تعمل على دعم الشركات الفرنسية والأوروبية، ويمتد نطاق نشاطها إلى كافة بلدان

المؤسسات المالية

الدول العربية من فرنسا، داعياً الجهات المعنية بالتصدير إلى التوجه إلى القطاع المصرفي العربي الذي يعرف جيداً بيئة الأعمال في المنطقة.

السيد راشد الهارون مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، أشار أن مؤسسته قد تم إنشائها منذ سنوات قليلة من قبل ٢١ دولة عربية لتوفير الضمانات اللازمة لكافة الشركات الراغبة في الاستثمار في العالم العربي. وأضاف أن مؤسسة ضمان الاستثمار تعمل أيضاً على إزالة كافة المعوقات التي من شأنها أن تعيق الاستثمار في الدول العربية. وأشار السيد الهارون أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات مستعدة للتعاون مع كافة الشركات سواء العربية أو الأجنبية. وأعرب عن اعتقاده بأن خبرة الشركات الفرنسية يمكن أن تساهم في التنمية وتقديم الحلول لمواجهة التحديات في دول المغرب العربي والخليج. وقال: على مدى السنوات الست الماضية، ساعدنا الشركات الفرنسية المتخصصة في التكنولوجيا الفائقة على الاستثمار في العالم العربي من خلال مجموعة الخدمات التي نقدمها. كما أشار أن الدول العربية لديها قدرات تمويلية عالية ويمكن استخدامها لتمويل مشاريع الشركات الفرنسية في العالم العربي. وفي الختام أشار السيد راشد الهارون أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات لديها اتفاقيات مع بنك بي بي أي فرائس ومؤسسات أوروبية مماثلة. وختم بالقول: دورنا ليس أن نحل مكان المؤسسات الفرنسية أو الأوروبية، بل هو مكمل للخدمات التي تقدمها لضمان الاستثمارات في العالم العربي.

في خدمة الشراكة الاستراتيجية المتجددة بين فرنسا والدول العربية، هناك أداة أساسية: الأداة المالية التي تمثلت في هذه القصة بمشراكة المدير العام لصندوق محمد السادس للاستثمار، والأمين العام لاتحاد المصارف العربية، والمدير العام لإحدى المنظمات الإقليمية لضمان الاستثمار وعرضوا الخيارات التمويلية المتوفرة بالإضافة إلى تدخلات صناديق الودائع والبورصات، أو صناديق الاستثمار لدعم وخدمة الشركات الفرنسية والمحلية.

وتناول الدكتور وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية القطاع المصرفي العربي ودوره في مواجهة تحدي عدم الاستقرار المالي لتعزيز وترويج التمويل المستدام. وأكد أن التعاون مع فرنسا يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وحماية السلام والاستقرار. وأشار أن اتحاد المصارف العربية الذي يضم ٣٦٠ مؤسسة مصرفية عربية إضافة إلى البنوك المركزية وجمعيات المصارف، يلعب دوراً مهماً في تنمية الاستثمارات وتعزيز التعاون بين البنوك في المنطقة والعالم. وأشار أن القطاع المصرفي العربي يدير أكثر من ٥,٥ تريليون دولار، وهو ملتزم بما يصل إلى تريليون دولار لتشجيع التنمية المستدامة في الدول العربية بحلول عام ٢٠٣٠، في ٦ قطاعات، من بينها الحماية الاجتماعية، والطاقة، والتعليم، والغذاء، والتحول الرقمي، وحماية البيئة. وأشار بأن عدم الاستقرار الجيوسياسي والصراعات في بعض الدول العربية تخلق بيئة غير مستقرة تؤثر على الاستثمار. وأشار إلى تراجع واردات

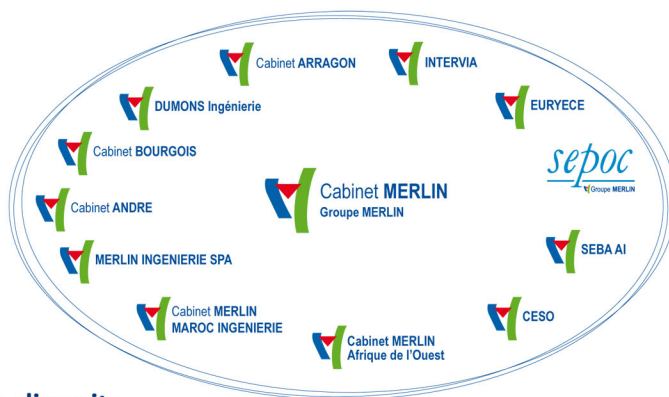
GIVE MEANING TO PERFORMANCE



MEANINGS
CAPITAL PARTNERS

HUMANLY RESPONSIBLE INVESTOR®

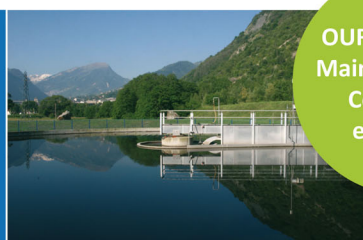
www.meanings.com



Our technical missions combine human encounters, diversity and innovation, and are dedicated to the following themes:



- Protection and renaturation of watercourses,
- Protection of drinking water resources,
- Distribution of drinking water,
- Wastewater treatment and biomethane production



OUR BUSINESS:
Main contractor,
Consulting
engineers

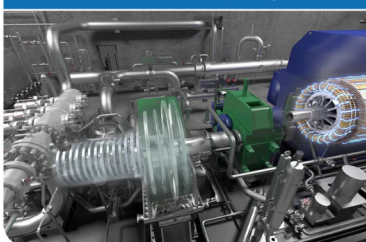


- Collecting, sorting, recycling and recovering our waste
- Reduction of plastics
- REP* waste

* Extended Producers' Responsibility



- Decarbonization of our territories (heat) and industries
- Production and distribution of « CO₂-free » energies
- Solid recovered fuels, waste wood



- Development of our villages, towns, agglomerations and metropolises with a constant concern for carbon sobriety and better urban living
- Soft modes of transport



OUR EMPLOYEES
65% engineers
25% technicians and
designers
10% administrative
staff



... in France and worldwide

INTERNATIONAL
15% of our
business

**OUR
LOCATIONS**
40 in France
6 abroad

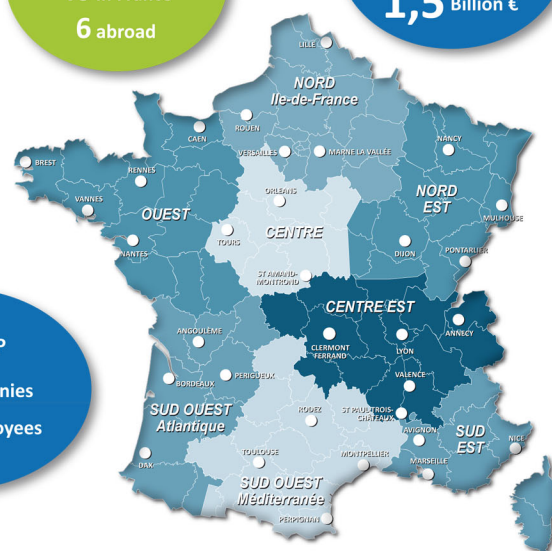
**ANNUAL
AMOUNT OF
WORKS CONTROLLED**
1,5 Billion €

Within a family-owned structure, our **600 engineers and technicians** play a very practical role in building infrastructures that have a positive impact on the planet and the health and well-being of its inhabitants.

SALES FIGURES
90 M€

OUR CLIENTS
85% Public clients
15% Private clients

THE GROUP
15 Companies
600 Employees



**TOGETHER, CONCRETELY ACTIVE IN THE FIGHT
AGAINST CLIMATE CHANGE**

وجاءت مشاركة السلطات العامة الفرنسية للتذكير بأهمية العلاقة بين فرنسا والدول العربية، من المملكة العربية السعودية إلى كافة دول الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.



عمل الوكالة الفرنسية لتنمية منطقة العلا يمكنه أن يكون نموذجاً لمشاريع أخرى عديدة

وأكد السيد لودريان أن أصالة هذا الموقع ضرورية لإبراز هوية البلاد، حيث أن الحفريات الأثرية كشفت عن بعض عناصر الهوية التي يعود تاريخها إلى ما يقارب من ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، وعلاوة على ذلك فهو موقع استثنائي حيث نجد جنباً إلى جنب الصحراء والواحة والجبال والصخور والبالزلت وتابع بان تنمية هذه المنطقة يعتبر من بين أولى مشاريع التحول التي يرغب بتنفيذها ولي العهد في إطار رؤية ٢٠٣٠.

ما يتم إنجازه في منطقة العلا يولي اهتماماً كبيراً بالتنمية المستدامة، وحماية البيئة، واستغلال المياه، ومكافحة التصحر، وبجاذبية المنطقة، سواء من الناحية السياحية والثقافية، وأيضاً الاقتصادية.



ألقى السيد جان كلود مالي مستشار رئيس الوكالة الفرنسية لتنمية العلا رسالة رئيسها السيد جان إيف لودريان الذي لم يتمكن من المشاركة في القمة لوجوده في المملكة السعودية يوم انعقادها، وصاغ رسالته حول ثلاث نقاط عرضت السياق المضطرب في المنطقة، والدور المتنامي للمملكة العربية السعودية، وعمل الوكالة لتطوير منطقة العلا.

واعتبر المبعوث الشخصي لرئيس الجمهورية الفرنسية إلى لبنان ورئيس الوكالة الفرنسية لتنمية العلا السيد لودريان في رسالته أن الأزمة التي اندلعت بعد مجزرة السابع من أكتوبر أثارت ثلاث ملاحظات: عودة القضية الفلسطينية إلى قلب مشكلة الشرق الأوسط، وانتشار منطق القوة مع كل العواقب التي نعرفها، وأخيراً إضعاف ما يسمى محور المقاومة. هذا الوضع الجديد بإمكانه أن يؤدي إلى تحولات كبيرة، وخاصة في لبنان حيث تعمل فرنسا مع شركائها الأميركيين والقطريين والسعوديين والمصريين على إعادة الانتعاش والتعافي السياسي للدولة.

وفيما يتعلق بالدور المتنامي للمملكة العربية السعودية، الذي أشاد به رئيس الجمهورية الفرنسية واعتبره عنصراً رئيسياً في السنوات القادمة، رحب السيد لودريان بنجاح الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المملكة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، وقال بأنها كانت ناجحة للغاية وأشاد بالشراكة الشاملة المتجددة التي تم إبرامها خلال المناسبة والتي تلامس كافة المجالات: الأمن والدفاع والطاقة والثقافة والبحث والتدريب والقضايا العالمية الكبرى مثل المناخ والتنوع البيولوجي والمياه والقضايا الرئيسية الخاصة بشؤون المنطقة.

وحول عمل الوكالة الفرنسية لتنمية منطقة العلا والتي يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به، أشار أن هذه الشراكة فريدة من نوعها لأنها مبنية على اتفاقيات بين الحكومات وتديرها وكالات خاصة تعمل على تطوير العمل في كافة المجالات: الثقافية والأثرية والفنية وأيضاً الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزايد.



آن غريلو : المشاركة في التنمية بروح الشراكة

وماذا عن البلدان الأخرى في المنطقة؟

وأشارت السيدة غريلو أن فرنسا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق الاستقرار في العراق، وأنها لعبت دوراً رائداً في إبقاء جميع المؤسسات المالية الدولية معبئة لدعم مصر، وأنها تعمل إلى جانب الأردن، الشريك الرئيسي في المنطقة، على حل الأزمة السورية وإيقاف الحرب في غزة.

وفي معرض حديثها عن خطوط الدبلوماسية الفرنسية في دول المغرب العربي، أكدت السيدة غريلو على المكانة الفريدة التي يحتلها المغرب العربي بالنسبة لفرنسا. وأشارت أن فرنسا اختارت توجيه علاقاتها الثنائية مع المغرب في ثلاثة اتجاهات: (١) المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال كل أدواتها مع التركيز القوي على التعاون في مجال التدريب والتأهيل، (٢) التبادل والتعامل في كافة المجالات بروحية الشراكة، (٣) وضع القرب الجغرافي في صلب عملية التبادل سواء في مجال التعامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية أو مع الاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية وإلى موقف فرنسا من قضية الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بالجزائر، أشارت السيدة غريلو أن موقف فرنسا بسيط : نبقى يدنا ممدودة وخارطة الطريق التي تتبعها تركز على إعلان الجزائر الذي وقعته رئيسا الجمهورية. بالنسبة لتونس، أشارت بأن فرنسا تواصل العمل للتوصل إلى اتفاق لتشكيل لجنة عليا للتعاون على مستوى رؤساء الوزراء في ربيع عام ٢٠٢٥. وأخيراً فيما يتعلق بليليا، قالت بان فرنسا تدعم خطة الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية التي يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

وفيما يخص دول الخليج العربي قالت السيدة غريلو بان فرنسا عملت لكي تكون منطقة الخليج بأكملها من ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى الدور الفرنسي في عملية تنظيم القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التي عقدت في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ في بروكسل. وأشارت بأن هذه الدول توجهت باقتصادياتها إلى قطاعات المستقبل وانخرطت في العولمة، بما في ذلك بمواقفها الدبلوماسية، وأشارت أنه من الواضح أن فرنسا لديها أيضاً مصالحها وتوجهاتها الخاصة مع هذه البلدان، وقالت انه خلال كل الزيارات، سواء زيارة أمير قطر لفرنسا أو زيارة الرئيس ماكرون إلى المملكة العربية السعودية النقطة المحورية كانت في كيفية الدعم والمشاركة بشكل أفضل في تنمية هذه البلدان بروحية الشراكة وعدم اعتبارها كأسواق تجارية ولكن كشركاء فعليين.

السيدة آن غريلو، مديرة منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية، أشادت بالعمل الذي تقوم به غرفة التجارة العربية الفرنسية، وقالت أن تنظيم هذه القمة يفتح الفرصة للتبادل مع الدبلوماسيين والتواصل مع الوزارة ومع السفراء الذين يمثلون مختلف بلدان المنطقة في باريس. وتحدثت السيدة آن غريلو عن توجهات وعمل وزارتها في المنطقة وتوجهت ببعض الرسائل إلى جميع الجهات الفاعلة في المنطقة الاقتصادية والدبلوماسية، داعية الجمع إلى تكثيف الجهود لتعزيز العلاقات بين فرنسا والدول العربية، مؤكدة على ضرورة الاعتماد على تكاملية العلاقات بين كافة الأطراف وقالت : لا توجد قضية واحدة في هذه المنطقة ليس لها بعدها الاقتصادي.

وأشارت السيدة آن غريلو في صلب مداخلتها إلى بعض الوقائع في المنطقة وتحدثت أولاً عن حالة الشك والريبة التي تسود وتدفع كافة المنطقة إلى الدخول ضمن أجواء مجهولة تماماً، وعدم القدرة على قياس تداعياتها على البلدان المجاورة، بما في ذلك أوروبا المعنية بعلاقات الجوار مع دول البحر المتوسط والشرق الأدنى. الملاحظة الثانية تتعلق بالسيولة والسرعة، سيولة الأوضاع، سيولة التوازنات الجيوسياسية الإقليمية، سيولة الآراء في الدول العربية، وفي أوروبا أيضاً، سيولة العدوى الإقليمية والتفاعلات التي تولدها الصراعات. وأخيراً السرعة في مسار الأحداث وقالت : لننتقل بسرعة كل ما حدث في غزة والضفة الغربية ولبنان وإسرائيل وإيران وسوريا في أقل من عام

بعض هذا العرض الشامل شرحت السيدة غريلو موقف فرنسا وحددت خط عمل دبلوماسيتها، بدءاً بسوريا فقالت: إن سقوط نظام بشار الأسد يفتح صفحة جديدة، وفرنسا ترحب بهذه الصفحة التي تفتح لسوريا وللشعب السوري فرص جديدة . وفيما يتعلق بلبنان قالت بان فرنسا تعمل على ضمان نجاح وقف إطلاق النار وتسعى على مساعدة لبنان على التغلب على أزمته المؤسساتية الشاملة، والوصول إلى تعافيه الاقتصادي والمالي. هذه هي خريطة الطريق لدينا بالنسبة للبنان.

بالنسبة للحرب في غزة، قالت بان الأولوية الفرنسية هي التوصل إلى وقف لإطلاق النار من أجل المضي قدماً في المفاوضات بشأن الرهائن والمساعدات الإنسانية. وثانياً، إعادة الأعمار التي تقتض بوجود أفق سياسي لحل على أساس دولتين. وفي هذا الصدد، ذكرت السيدة غريلو بالإعلان الذي صدر خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية بشأن ترؤس مؤتمر دولي حول هذا الحل مع المملكة العربية السعودية في يونيو/حزيران ٢٠٢٥.



لودوفيك بويي : الشراكة مع العالم العربي طويلة الأمد

وفي معرض حديثه عن تحديات الغد، اعتبر السيد بويي أن العالم العربي وفرنسا في وضع جيد يسمح لهما بالتغلب على هذه التحديات معا شرط التماسي مع متغيرات وتطور التجارة العالمية، وإعادة مركزة بعض الأنشطة الصناعية، وإعادة تنظيم سلاسل التوريد. ومن بين التحديات التي يتعين مواجهتها، ذكر السيد بويي قطاعات التواصل والنقل في هذه البلدان، التي تتطلب تحديث البنية التحتية وقطاعات الطاقة والرقمنة، وهي قطاعات تتمتع فيها الشركات الفرنسية بخبرة فريدة. وتشمل التحديات الأخرى المتطلبات المناخية التي تتقاسمها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع دول جنوب أوروبا، بما فيها فرنسا، وأشار بأن الشركات الفرنسية تمتلك القدرة على نشر ابتكاراتها وحلولها في هذه الدول لتطوير الطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين وإدارة ومعالجة المياه.

وفي إشارة إلى فريق التصدير الفرنسي، أقال بأنه قوي ومهم ليس فقط بالنسبة لجميع شركات التصدير الفرنسية، ولكن أيضا لتشجيع المستثمرين العرب على الاستثمار في فرنسا.

وأشار أن فرنسا حافظت على مدى السنوات الخمس الماضية على مكانتها كوجهة اوروبية رائدة للمستثمرين الأجانب، متقدمة على ألمانيا والمملكة المتحدة، وأن المستثمرين العرب ساهموا خلال السنوات ٢٠١٤ و ٢٠٢٣ في الحفاظ على ما يقارب من ٨ آلاف وظيفة في فرنسا من خلال ما يقارب من ٢٩٠ مشروعاً في جميع الأقاليم. وذكر بخطة الاستثمار - فرنسا ٢٠٣٠ - التي رصدت لها الحكومة ميزانية قدرها ٥٠ مليار يورو لإعادة التصنيع في فرنسا، والتي توفر فرصاً استثمارية كبيرة في قطاعات متعددة.

وفي الختام أشار على ضرورة مواصلة العمل لكي نجعل من العلاقة الفرنسية العربية نموذجاً للتعاون الناجح والمتكيف مع تحديات اليوم والغد.

السيد لودوفيك بويي، مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية، الذي اختتم أعمال القمة، بعد عدم تمكن وزير التجارة الخارجية الفرنسي من القيام بذلك بسبب استقالة حكومة السيد بارنيه، رحب بالتعبئة المؤسسية الرائعة خلال هذه القمة وخاصة تجديد الرعاية السامية لرئيس الجمهورية للسنة الثانية على التوالي، وقال بأنها تدل على وجود إرادة سياسية قوية على أعلى مستوى لتعزيز تعاوننا الاقتصادي مع كافة دول جامعة الدول العربية. وقال إن هذه القمة تأتي في أوقات صعبة ومساوية بالنسبة للمنطقة، وأضاف : ميلتي أن غريلو عرضت الوضع في هذه المنطقة بالتفصيل وأوضحت موقف فرنسا الذي يركز بشكل خاص على احترام القانون والمطالبة بالعدالة ورفض العنف.

وفي حديثه عن الجانب الاقتصادي للعلاقات الفرنسية العربية، أكد السيد بويي أنه في هذا العالم المليء بالاضطرابات والعنف، من الصعب فصل الجغرافيا الاقتصادية عن الجغرافيا السياسية. وذكر بالروابط التاريخية بين فرنسا والدول العربية، وسلط الضوء على حجم التبادل التجاري بينهما الذي بلغ ٦٧ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وقال بأن التجارة تتميز بحجم واردات المحروقات من

الدول العربية وبالفائض التجاري لصالح الدول العربية الذي بلغت قيمته ٦ مليارات يورو. وأشار أن الشراكة مع العالم العربي هي شراكة طويلة الأمد وهي متنوعة وعلى وجه الخصوص في مجالات الهيكلية الاستراتيجية، لاسيما البيئة والطاقة والبنية التحتية والنقل والاتصالات والثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي وبالطبع في مجال الرياضة أيضا. وقال بأن العلاقة مع العالم العربي تعتمد على استثمارات خاصة كبيرة في الاتجاهين وفي كافة المجالات لكنه أشار بأن هذه الاستثمارات غير متوازنة حيث مقابل كل يورو يستثمره العرب في فرنسا، يستثمر الفرنسيون في المقابل أكثر من اثني يورو.

GUARANTEEING SAFETY FOR ALL

IT'S WHAT WE DO

Nobody can move the world forward alone. But when Mehdi, one of our 71,000 drivers, participates in regular meetings to review life-saving safety guidelines, change starts to happen. Being a key player in mobility comes with a big responsibility, and we take that responsibility personally.

